



استراتيجية التنمية المكانية المستدامة للقرى الريفية (دراسة تحليلية تطبيقية لريف ناحية الحيرة)

م.م. احمد حسين علاوي غزاي الكرعوي
كلية التخطيط العمراني
جامعة الكوفة

ahmedallawi@uokufa.iq

المستخلص :

تعاني القرى في اغلب المناطق الريفية في بلدان العالم النامي ومنها العراق الى تدهور في البنية العمرانية في جوانبها المختلفة سواء في الافتقار الى التخطيط الداخلي من حيث تصميم الوحدة السكنية والتي لا تتناسب والحياء الصحية المستدامة بالإضافة الى النقص في شبكات الخدمات التحتية والاجتماعية , او ما يتعلق بامتدادها وتوزيعها الغير منتظم وكذلك شبكات الطرق الرابطة فيما بينها وبين المراكز الحضرية المجاورة , الامر الذي رافقه بروز مشاكل اخرى منها رغبة السكان بالهجرة الى المدن المجاورة وتدهور الانشطة الاقتصادية نتيجة القصور في تفعيل مخططات التنمية الاقتصادية ضمن القرى الريفية والتجاوز على الارض الزراعية بإقامة قرى غير مخططة او نظامية , ومن هذه الجوانب تمحورت المشكلة البحثية بالتالي (تعاني القرى الريفية من ضعف الاهتمام بالتنمية العمرانية ضمن المجال المكاني الاقليمي وبالتالي صعوبة تحقيق تنمية ريفية مستدامة) وبافتراض انه يمكن من خلال تنمية القرى الريفية المنتشرة ضمن مجال مكاني معين ووفق طروحات التنمية الريفية المستدامة بالشكل الذي يسهم في تطوير الارياف والحفاظ على امكاناتها وموارها التنموية المختلفة (الطبيعية والبشرية) مما يحقق الهدف المنشود في الوصول الى تنمية ريفية مستدامة, وعليه هدف البحث بصورة رئيسية الى استعراض المفاهيم الخاصة بالدراسة وتحليل اهمية التنمية العمرانية للقرى المنتشرة ضمن ريف ناحية الحيرة كضرورة لحماية الاراضي الزراعية الحفاظ على الامكانيات البشرية الموجودة ضمن المناطق الريفية , واقتراح رؤية تنموية مستقبلية للارتقاء في الهيكل العمراني للقرى من خلال اعادة بناء وتأهيل او انشاء قرى مخططة ومستدامة كحلول لتنمية عمرانية وريفية مستدامة ضمن منطقة الدراسة (ريف ناحية الحيرة) .

الكلمات المفتاحية : القرية , التخطيط العمراني , التنمية العمرانية , التنمية الريفية المستدامة

Sustainable spatial development strategy for rural villages

(An analytical study applied to Rural commune of Al-Hira)

Assisst Lecture Ahmed Hussein Allawi Ghazzai Al-Garaawi

Faculty of Physical Planning

University of Kufa

ahmedallawi@uokufa.iq

Abstract:

Villages in most rural areas of the developing world, including Iraq, suffer from a deterioration in the urban structure in its various aspects, both in the lack of internal planning in terms of residential unit design which is not commensurate with the sustainable health life, in addition to the lack of





infrastructure and community services networks As well as road networks linking them to neighboring urban centers, which was accompanied by the emergence of other problems, including the desire of the population to migrate to neighboring cities and the deterioration of economic activities due to lack of activation of economic development plans (Rural villages suffer from a lack of interest in urban development within the regional spatial area and hence the difficulty of achieving sustainable rural development). Assuming that through Amran rural villages, rural villages can be overcome by establishing unplanned or systematic villages. Which are spread within a specific spatial area and according to the proposals of sustainable urban development in a way that contributes to the development of the countryside and the preservation of its various development potentials (natural and human), thus achieving the goal of achieving sustainable rural development. Mainly urged to review the concepts of the study and analyze the importance of the urban development of the villages spread within the countryside of Al-Hira province as a necessity to protect the agricultural lands. Preserve the human potentials within the rural areas and propose a future developmental vision for upgrading the urban structure of the villages through the reconstruction and rehabilitation of planned and sustainable villages As solutions for sustainable urban and rural development within the study area (rural area of Al-Hira).

Keywords : Village , Urban Planning , Urban Development , Sustainable Urban Development .

المقدمة :

وتعد التنمية العمرانية للقرى الريفية ضرورة كبيرة لأنها تعمل على الحفاظ على اهم مورد وامكانية تنموية الا وهو العنصر البشري وبدلا من تحويل اهل الريف من عالية على السكان الحضر في المدن الى سكان معطاء للمدينة بالمنتجات الزراعية والحيوانية الطبيعية او المصنعة , وهو ما تسعى الدول المتقدمة جاهدة لرفع المستوى التنموي في الاقاليم الريفية ورفدها بمكاسب التنمية الشاملة ومن ميزانية الدولة كون التنمية الريفية ركنا مهما في زيادة الناتج القومي واساس حياه اعداد كبيرة من السكان , لذا من الضروري انتشار الارياف من اليوس والفقر والمرض من خلال خلق بيئات عمرانية مستدامة نابضة بالحياة ومزودة بأهم الاساسيات من سكن صحي ومياه شرب وصرف صحي وطرق نقل ملائمة , فان هكذا بيئات وقرى عمرانية ترفع من روح الانتماء للسكان الريفيين لمناطقهم وتدفع من اهتمامهم في زيادة الطاقة الانتاجية الارض الزراعية ويجاد بدائل لفرص عمل تسهم في زيادة الدخل وبالتالي منع التدفق نحو المدن وما تسببه من مشاكل اجتماعية وخدمية واقتصادية , اذ وصلت نسبة السكان الحضر في الوقت الحالي بحدود 69% حسب تقديرات جهاز الاحصاء المركزي في العراق لعام 2017 (الجهاز المركزي العراقي للإحصاء , موقع الكتروني, 2019, <http://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-43-38>), وهذه النسب المرتفعة تدل على اهمال الريف وانها اخذت بالزيادة مالم توضع خطط تنموية وعمرانية صحيحة للأقاليم الريفية تجعل منها اقاليم ذات امكانات بشرية قادرة على استثمار ما تتمتع به من موارد واصول طبيعية. خاصة بعد ما يحصل في الوقت الحالي من امتداد العمران العشوائي على الارض الزراعية مع انشاء قرى غير مخططة ومنسجمة والعزوف عن العمل الزراعي نتيجة لنقص فرص العمل بالقرية وغياب النظرة الشاملة والرؤيا المستقبلية من خلال مخططات استراتيجية للقرى الريفية تهدف الى تطوير المناطق المتداعية والوحدات السكنية التي تفتقر الى ابسط مقومات الحياه الصحية والمستدامة من شبكات البنى التحتية



والخدمات المجتمعية والطرق اضافة الى الاهمال الاقتصادي في انشاء أنشطة موازية للقطاع الزراعي وتعمل على تنشيط البنية التحتية الاقتصادية القائمة , هذا بالإضافة الى ضرورة الحفاظ على الارض الزراعية كمورد هام ورئيس مصادر بديلة لتنميتها بصورة متكاملة .

وعليه لا بد من وضع الاستراتيجيات والرؤى التخطيطية المناسبة والتي تعمل على اقتراح الحلول للمشاكل الريفية ابرزها القصور في التنمية العمرانية للقرى والتجاوز على الارض الزراعية والرغبة في الهجرة نحو المراكز الحضرية مما يسهم في افراغ الريف من اهم امكاناتها الا وهو العنصر البشري الذي تتمحور حوله من خلاله عملية التنمية الريفية بالإضافة الى عزوف السكان عن العمل بالأنشطة الزراعية والبحث عن الوظائف الحكومية او العمل بأنشطة اخرى لا تمت للحياة الريفية بصلة .

المبحث الاول : اولاً:- هيكلية البحث المنهجية

المشكلة : بالنظر الى المتطلبات العديدة التي يتركها نمو السكان والهجرة البشرية من الريف الى المدن وما يفتقر به الارياف من المقومات الحياتية العديدة من سكن ملائم وبيئة عمرانية مستدامة وصحية بالإضافة الى عوامل الجذب في المدينة وخاصة الكبيرة منها في استقطاب السكان من القرى المحيطة والقريبة منها ساهم في الضغط على البيئة الحضرية وغياب الرقابة والاجراءات الرادعة شهدت القرى توسع بصورة غير مخططة ونظامية في التجاوز على الاراضي الزراعية الخضراء والتي تعتبر قوة واساس اقتصادي للمناطق الريفية وايضا توسع المدن بشكل غير مخطط له مسبقا والتوسع على المناطق الخضراء والزراعية عند اماكن اتصالها بمجالها الاقليمي القريب من المراكز الحضرية المجاورة , كل ذلك دعا الى طرح المشكلة البحثية الاتية (تعاني القرى الريفية من ضعف الاهتمام بالتنمية العمرانية ضمن المجال المكاني الاقليمي وبالتالي صعوبة تحقيق تنمية ريفية مستدامة)
الفرضية : جاءت الفرضية البحثية لتتناول الجوانب المختلفة لمنطلق التنمية العمرانية للقرى الريفية بالشكل التالي: (يمكن من خلال عمران القرى الريفية المنتشرة ضمن مجال مكاني معين ووفق ظروف التنموية المكانية المستدامة بالشكل الذي يسهم في تطوير الارياف والحفاظ على امكاناتها وموارها التنموية المختلفة (الطبيعية والبشرية) مما يحقق الهدف المنشود في الوصول الى تنمية ريفية مستدامة) .

هدف البحث : يهدف البحث بشكل خاص الى استعراض المفاهيم الخاصة بالدراسة والتطرق الى دراسات وتجارب دولية اهتمت بالتنمية العمرانية في الريف, وتحليل اهمية التنمية العمرانية للقرى المنتشرة ضمن ريف ناحية الحيرة كضرورة لحماية الاراضي الزراعية الحفاظ على الامكانات البشرية الموجودة ضمن المناطق الريفية , واقتراح رؤية تنموية مستقبلية للارتقاء في الهيكل العمراني للقرى من خلال اعداد بناء وتأهيل او انشاء قرى مخططة ومستدامة كحلول لتنمية عمرانية وريفية مستدامة ضمن منطقة الدراسة .

منهجية البحث : ان هذه الدراسة اعتمدت المناهج الوصفية التحليلية والاستنتاجية التي تستهدف ظاهرة (القرى الريفية وتنميتها عمرانيا) ووصفها بدقة وتحليل النتائج وتفسير البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية باستمارة استبانة شملت 5% من سكان المنطقة المدروسة , باعتبار هذه المناهج مهمة في الدراسات الريفية والعمرانية لمعرفة الاحتياجات والمشاكل واقتراح الحلول والبدائل الممكنة ذات الاثر الايجابي والفعال في حل المشاكل واقتراح تعميم بشأن موضع الدراسة , فقد جاء هذه الدراسة بثلاث مباحث تناول المبحث الاول هيكلية البحث والمفاهيم الاساسية لموضوع الدراسة والعلاقات فيما بينها وامكانية تحقيق التنمية العمرانية في الوسط الريفي , فيما جاء المبحث الثاني لاستعراض الواقع العمراني للقرى الريفية في منطقة الدراسة , اما المبحث الثالث تطرق الى طرح معالجات تخطيطية استراتيجية للتنمية العمرانية وامكانية استدامة التنمية الريفية .



ثانيا : الاهمية التنموية للقرى واستدامتها في الوسط الريفي .

1- مفهوم القرية Village :

تمثل القرية نمط مهم من انماط واشكال الاستيطان البشري تنطبق عليه صفات المجتمع الريفي بصورة متكاملة تقريبا بل هي جزء مهم من ذلك المجتمع , فهي عبارة عن مجموعة من البشر يزاولون مهنة الزراعة ضمن نظم اقتصادية واجتماعية وثقافية وزراعية ثابتة ويعيش السكان فيها ضمن مساكن مترابطة متجاورة محتشدة لأسباب صلات القرابة والجيرة وهم بتجمعهم يشكلون قرى ذات احجام مختلفة والتي تكون في نمط متجمع محتشد او منعزل (الهييتي,2013, ص93) , كما انها تمثل مراكز عمرانية او محلات سكنية اقامها الانسان للاستقرار منذ القدم , وتتميز القرية بان الوظيفة الاساسية لأهلها تتمثل بالزراعة ورعي الحيوانات وان الصناعة والتجارة تلعب دور ثانويا بالنسبة لسكانها , وهي المظهر الرئيس لوجود السكان وتجمعهم في مكان معين يتجهون نحو العمل الزراعي والانتاج الحيواني , ومن الناحية الاجتماعية يمكن تعريف القرية بانها تجمع سكاني في نطاق مكاني محدد ويقوم السكان ضمن مساكن متجاورة يرتبطون بعلاقات اجتماعية قوية وتعمل نسبة كبيرة منهم بالزراعة والرعي , كما توجد اعداد قليلة نسبيا من المؤسسات التي تعمل على خدمتهم وخدمة غيرهم من المناطق الريفية المجاورة الاخرى , وفي العراق يطلق مصطلح القرية على تجمع للسكان خارج حدود البلديات او مراكز الوحدات الادارية وذلك حسبما جاء في احصاء عام 1987(الشواورة, 2014 , ص50-52) .

فهي تمثل النمط السائد لل عمران الريفي في معظم دول العالم ومكوناتها من المزارع والمساكن والمباني العامة مثل دور العبادة وقاعة مجلس القرية وعدد من المحلات التجارية...الخ ومهمتها ايواء القائمين على الاعمال الزراعية والخدمات المعاونة ويختلف حجمها تبعا للبلد وطبيعة الحياه الريفية ونوعية الزراعة السائدة (الديب , 2011, ص36) , اذ ان حجمها يتأثر بالتغيرات السكانية التي تنتج عن تغيرات خارجية وان القرى القريبة من المدن لانها تجذب سكان المناطق الريفية البعيدة للسكن فيها والعمل بالمدن المجاورة للحفاظ على طبيعة حياتهم الريفية وكذلك الحصول على العمل في المناطق الحضرية كما يسكن فيها من يشتغلون بأعمال غير زراعية (صعب, 2009, ص70)

2- دور التنمية الريفية المستدامة في تطوير الواقع الريفي :

ان التنمية الريفية هي عملية مستمرة في التغيير المخطط في الابنية والهيكل الاجتماعية والمادية والتي توفر الواجه الكامنة وتحريك الامكانات الانتاجية وتهيئة كافة الخدمات التي تساعد السكان الريف من احراز التقدم في المستويات المعيشية والمعارف والمهارات , فهي ايضا تساعد على تحسين بيئتهم العمرانية الريفية مما يسهم في تشجيعهم على المواصلة والاستمرار في استثمار الطاقات والامكانات الموجودة ضمن تلك البيئة (المليجي وحلاوة, 2010, ص21) . وان الاستثمار في التنمية الريفية المستدامة وتكيفها مع التغيرات وسبل المعيشة الريفية القادرة على الصمود ضرورة اساسية في تطوير الحياه في القرى الريفية وتطوير واقع حياه سكانها ومعالجة الهجرة السائدة من الريف الى المدينة وشحذ الجهود لرفع الانتاجية الزراعية وتحسين الانظمة الغذائية والحياتية وتحقيق التنوع في التصنيع وتقديم الخدمات اللازمة ضمن القرى الريفية مع تعزيز العمل والتوظيف المناسب في المشاريع الريفية , فمن الاسباب التي تدفع الفلاح لترك القرى والمناطق الريفية هي (منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO, الهجرة والزراعة والتنمية الريفية , 2016, ص5):

- 1- الفقر في الريف وانعدام الامن الغذائي دون ايجاد بدائل لتنمية وتطوير المناطق الريفية .
- 2- عدم توفر فرص عمل وضعف دخل الفرد .

- 3- ضعف الخدمات الاساسية الصحية والتعليمية والسكن وغيرها ضمن القرى الريفية وقصور الرؤى في وضع الخطط المناسبة لإحياء تلك المناطق .
- 4- النفاذ المحدود للحماية الاجتماعية , اذ لا يمتلك اكثر من 73 % من سكان العالم نفاذ كافي للحماية الاجتماعية , حيث يعيش غالبيتهم في مناطق ريفية تواجه مصاعب تتعلق بإدارة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .
- 5- العوامل المناخية والتصحر واستنزاف الموارد الطبيعية والامكانات التنموية دون تطوير الريف . وقد ساهمت هذه العوامل بصورة رئيسة في حدوث هجرات مستمرة في العراق ومنها محافظة النجف من المناطق الريفية الى المدن وخلال الفترات الزمنية المتعاقبة (1-1) .

الجدول (1-1) الاحصاءات السكانية لمحافظة النجف للأعوام 1987-2017

السنوية للسكان	الع	سكان الريف		النسبة المئوية للسكان الحضر	المجموع	سكان الحضر		العام
		الاناث	الذكور			الاناث	الذكور	
%2	16	8	7	%7	42	21	21	(احصاء)
%3	23	11	11	%6	54	27	26	(احصاء)
%3	33	16	17	%6	74	36	37	(تقديرات)
%2	41	20	21	%7	104	52	52	(تقديرات)

المصدر : الباحث بالاعتماد على :وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , الاحصاءات والتقديرات السكانية لمحافظة النجف للسنوات 1987,1997,2007,2017,

لذا فان بعد تحقيق المخططات والمشاريع للتنمية الريفية سنتحول القرية من مراكز طاردة للسكان الى المناطق الحضرية الاخرى لتكون مراكز قادرة على استيعاب سكانها والحفاظ على هذا المورد المهم وقادرة على استيعاب الزيادة المستقبلية في اعداد السكان الريف .

3- التخطيط العمراني المستدام للقرية ومستقبلها في ضوء التنمية الريفية المستدامة :

ان تخطيط القرى ومستقبلها التنموي المستدام يعد من اولويات واهتمامات الدراسات التخطيطية العمرانية من الضروري , كما ان اختيار موضع القرية site لابد ان يكون بعناية واهتمام وفق دراسات علمية يقوم بها مخططون مختصون في المجال العمراني, لان الارض الزراعية تعد مورد مهم يجب الحفاظ عليها من التبذير وضمان استدامتها , بالإضافة الى الموقع من الطرق ومراكز التسويق ومصادر المياه , ويضاف الى ذلك تحديد اشكال استعمالات الارض داخل الحيز المكاني للقرية وهي المهمة الاساس لعملية التخطيط العمراني .وان لتخطيط القرى تشابه مع تخطيط المدن من حيث الهدف في حسن استثمار الارض وتنظيم انماطها داخل القرية وحولها وتوفير المرافق العامة والخدمات المجتمعية (الصحية والتعليمية والبنى التحتية) وان كان التخطيط هنا يختلف من حيث الاسلوب والتطبيق عن تخطيط المدن وذلك لاختلاف الوظيفة بين القرية والمدينة وطبيعة العلاقات التي تربط كل منهما بالمحيط الاقليمي بالإضافة الى الظروف العامة السائدة (الشواورة ,2014,ص67)

ان تأكيدنا على اهمية التخطيط للقرى الريفية جاء من خلال السلبات العديدة التي تعاني منها المناطق الريفية وسوء التنظيم المكاني لتموضع القرى , فبالنسبة الى النمط المشتت يساهم بشكل كبير في هجرة الايدي العاملة الى المدينة نظرا لسوء الخدمات الاساسية , وهذا الحال لا يختلف كثيرا عن النمط المندمج من القرى الريفية الصغيرة من حيث عدد السكان التي يصعب فيها الحصول وبشكل اقتصادي على الخدمات الضرورية والوسائل الحديثة للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية , وحتى بالنسبة الى القرى الكبيرة التي تضم عدد معقولا من السكان



فمنها ما هو بعيد عن طرق النقل او متطلبات الاستثمار الاقتصادية الحديثة مما ساهم في تناقص سكانها بصورة تدريجية (البطيحي وخطاب , , 1982, ص97) .

ان رداءة الوحدات السكنية الريفية ونقصها يدفع الريفيين الى الهرب من الريف الى المدينة , ولا يختلف الحال بالنسبة الى الخدمات المجتمعية والاساسية اذ ان تشتت القرى الريفية فوق مساحات كبيرة من الارض ورداءة طرق النقل الريفية وضعف المخططات السابقة وعدم تطبيق اغلبها في ما يتعلق بتنمية الريف وتحديثه , ساهم في ضعف تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية . كما ان فطرة الفلاح ومنذ القدم وفقره والضعف في المعلومات والتكنولوجيا التي تؤهله الى بناء مسكن لائق ولأسرته من الناحية الصحية , اذ انشأ مبانيه من الطين واقامتها بغير تخطيط او مراعاة لأبسط قواعد التخطيطية بالإضافة الى قصور اهتمام المسؤولين بتخطيط الريف وما تسود المجتمعات الريفية من معتقدات خاطئة ادت الى تلوث البيئة التي يعيش فيها داخل منزله وقريته كما ان استمرار تكاثر اسرة الفلاح وفقره المادي والعلمي ساهم في زيادة تكس مبانيه السكنية العشوائية بالإضافة الى ظاهرة ديناميكية الزيادة المستمرة في مباني بعض القرى نتيجة زيادة سكانها الغير زراعيين الذين يتخذونها مأوى لهم هربا من ارتفاع اسعار المساكن في المدن المجاورة (حيدر , 2011 , ص354) مما يتطلب وضع الخطط الفعالة للقرى والتي تتلاءم مع البيئة الريفية من اجل الحفاظ على الاراضي الزراعية وحمايتها من التجريف والتناقص وكذلك المحافظة على العنصر البشري الضروري للتنمية الريفية واستدامتها . التنمية الريفية هي عملية لا تقتصر تطوير الريف اقتصاديا , بل ان تطوير الريف اقتصاديا تعتمد على تطوير الخصائص التي تتميز بها تلك المجتمعات والمظاهر التي تنبع من تلك الخصائص والتي تعالج اساسا الانسان والذي يشكل العامل الرئيس في اي تنمية اقتصادية واجتماعية وتعزيز الشعور بالانتماء للأرض والرغبة في الحفاظ عليها واستثمارها , وللنجاح في هذا الامر لا بد من الاهتمام اساسا بالقرية والتي تمثل المكان الطبيعي الذي من خلال مؤسساتها الوظيفية المختلفة يتم الاتصال ما بين الفلاح وما بين العاملين على تنمية وتطويرها حضاريا وهي المكان الطبيعي الذي يعيش فيه بالقرب من ارضه, فاذا كانت هذه القرى فاعلة وظيفيا اصبحت مكانا ملائما للحياة وصالحا للتطور , اما اذا كانت غير كفوءة اصبحت مكانا طاردا للسكان ولا يمكن تطوير الريف وتنميته بصورة مستدامة لعدم وجود العنصر البشري الضروري .

ولتحقيق اهداف التنمية الريفية لا بد من اعتماد التخطيط المستدام والذي يعتمد على توفر مجموعة من العناصر التي تسهم بصورة مباشرة في تحقيق مستوى افضل لتنمية المناطق الريفية والقرى المنتشرة فيها, ومن اهم هذه العناصر هي (الدليمي واخرون, 2017, ص747):

- 1- الاهتمام بالمستوى الثقافي , وذلك من خلال الاهتمام بالتعليم باعتباره العامل الرئيس في القضاء على الجهل والتخلف , وزيادة الوعي البيئي والتفهم للظروف والمتغيرات بالإضافة الى تشجيع الفلاحين على الاعتماد على الاساليب الحديثة والتكنولوجيا في العمل الريفي وتنمية انماط متطورة من الزراعة .
- 2- توفير ظروف صحية جيدة من خلال المباني والمشاة التي تتطلبها توفير مستوى صحي الذي يؤدي الى زيادة القدرات البشرية على الانتاج .
- 3- ضرورة توفير المسكن الصحي في قرى ريفية متطورة تتوفر فيها كافة مستلزمات الحياه الضرورية والحضارة الحديثة .
- 4- توفير الطرق المعبدة وربط القرى فيها بالإضافة الى سهولة حركة نقل حتى يتمكن الفلاح من الوصول الى الارض الزراعية وحركة المكائن والاليات وتسويق الانتاج .



- 5- الاستثمار الامثل كافة الامكانيات والموارد المتوفرة ضمن المناطق الريفية مما يساعد في رفع القدرة الاقتصادية للمواطن الريفي وبالتالي رفع روح الانتماء للأرض الزراعة وعدم تركها والهجرة نحو المدن .
- 6- ضمان الامن والاستقرار للسكان الريف في قراهم ومناطقهم وحماية مستقبلهم وتنمية روح الادخار والاستثمار فيهم .

4- التخطيط العمراني وعلاقته بالإسكان الريفي :

ان التخطيط كمفهوم عام يعني وضع خطة لتحقيق اهداف معينة في فترة زمنية محددة ولحيز مكاني معين اقليم مثلا مرتبطا بالاحتياجات وابعاد تلك الاهداف والامكانيات المتوفرة بغية استثمارها بصورة مثلى , ويعد التخطيط العمراني للريف احد جوانب الخطيط الذي يتضمن استيعاب العنصر البشري لتعمير رقعة محددة من الارض وتوفير عناصر الارتزاق والمأوى المناسب له . اذ يعد توفير احتياجات المجتمع الريفي وعلى راسها السكن الملائم على راس اولويات العملية التخطيطية .

ان الهدف الاساسي في تخطيط القرية وتصميم المسكن الريفي فيها هو ربط الارض الزراعية ومسكن الانسان الريفي ومباني خدماته ببعضهما البعض ارتباطا وثيقا كأساس اقتصادي حتى يتم الحصول على اعلى انتاج زراعي وحيواني. ويعد السكن من اكبر الصعوبات المرتبطة بدراسات الاسكان كما يقول العالم جوفري ك. باير (Gofry K. Bayer) " ان السكن مشكلة كل انسان ولكل منا خبراته الخاصة في هذا الجانب مادام المأوى يمثل الاستثمار الاكبر الوحيد الذي يمارسه معظم الناس " لذا فإنها مشكلة متباينة ومتعددة ومختلفة بتباين اصحاب المشكلة انفسهم (السكان) , ومشكلة الاسكان ترتبط بأجهزة التخطيط العمراني في اولى بداياتها اما من حيث المواقع المخططة لاستيعاب وحدات سكنية وتوزيعها داخل المناطق الريفية وارتباطها بالاستخدامات الاخرى في الريف او من حيث ملائمة بيئة السكن في المناطق القائمة من حيث نوعية المباني وحالاتها او سهولة التنقل والوصول والحركة بين العناصر المكانية والوظيفية , وتعد مشكلة الاسكان متجددة ومتغيرة بتغير المجتمعات وتغير الاحتياجات المجتمعية التي تمتاز بديناميكية يصعب مجاراتها واللاحاق بها في حال كانت الامكانيات المتوفرة قليلة ومحدودة (حيدر, 2011, ص31) .

5- الاساس الاقتصادي للقرى ضرورة للتنمية الريفية :

تمتاز مناطق ريفية واسعة في العالم بالافتقار الى تنوع الاساس الاقتصادي الذي يعد ضروريا لاستخدام اليد العاملة واستثمار الارض استثمارا عقلانيا , والذي يحقق رفع مستويات الدخل في المناطق الريفية خاصة تلك التي تتصف احتمالية الانتاج الزراعي بكونه محدود . ان تنوع الاساس الاقتصادي يعني ان مصادر الدخل لا تقتصر على النشاط الزراعي وانما تشمل الصناعات الريفية او الزراعية في المناطق والقرى الريفية بشرط سهولة عمليات الانتاج والتسويق, فعلى سبيل المثال وجود مطاحن للحبوب ومضارب للزر في القرى التي يزرع سكانها الحبوب , ويصح الامر ايضا على القرية التي يزرع سكانها الخضروات حيث نتوقع فيها مصنع لحفظ المحاصيل او تعليبها وكذلك الحال بالنسبة الى التكامل الاقتصادي على منتجات الالبان والصوف والجلود . كما ان التنوع في الاساس الاقتصادي يسهم في تشغيل عمالة مكثفة وبالتالي فرصة في الحفاظ على هذا المورد البشري من النزوح عن الارياف , فضلا عما للصناعة دور مهم في تحسين ظروف بيئة القرى من الناحية العمرانية والخدمية من خلال ادخال الكهرباء وانشاء الدارس والمستشفيات ومراكز التدريب المهني وغيرها من الجوانب المهمة لحياه السكان (البطيحي, 1982, ص138).

**6- محاور التخطيط للقرى الريفية :**

ان خطة المستوطنات الريفية (القرى) يقصد بها الشكل العام الذي تتخذه القرية الريفية كجزء بنائي من خلال اطرها الخارجي او النظام الشبكي لشوارعها الداخلية والتي تعتمد دراسة هذه الخطة على محاور ثلاثة رئيسية تعمل بصورة متفاعلة ضمن ابعاد مستدامة للبيئة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للتحويل فيما بعد الى واقع ملموس . وهذه المحاور هي (الهيئي, 2013, ص147):

1- **انظمة الشوارع :** وهي الفضاءات التي تستخدم لمرور الاشخاص والعربات والمكائن الزراعية والتي تتباين في احجامها وطبيعة الحركة فيها والتي تتدرج من الشوارع الرئيسية وتفرعاتها الى الممرات والمسالك التي تمتد بين الوحدات السكنية المتجمعة والتي تصلح لمرور الاشخاص (السابلة)

2- **نمط قطع الاراضي (المساكن):** والتي تعبر عن النسق او الترتيب الذي تتخذه قطع الارض المخصصة للسكن الريفي والتي تشكل في مجملها المظهر العام للقرية, وتتباين القرى في مساحاتها وابعادها تبعا لحجم كل عائلة والقدرة الاقتصادية ساهم في ذلك عدم اتباع نظام هندسي تخطيطي معين بالإضافة الى الاعتماد على التراث والتراكم المعرفي والقيم والانماط السائدة في البناء للأرياف

3- **نمط البناء :** والذي يتعلق بالمسكن الريفي التقليدي ويعد وحدة سكنية ذات اطار مادي يعكس الواقع الوظيفي للحياة الاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع فيها والذي يجسد حاجات وامكانيات الانسان وبما ينسجم مع البيئة الطبيعية من حيث مواد البناء والاسلوب وما يتضمنه من ملحقات بنائية وظيفية متعلقة بالحيوانات وخزن الطعام والاليات .

4- كما تتضمن الخطة ايضا الاراضي المخصصة للاستعمالات الخدمية والادارية مثل المساحات التي تشغل بالوحدات الصحية والمدرسية والدوائر والمحطات الخاصة بتحلية المياه والدكاكين وغيرها .

5- التخطيط للاستعمالات الزراعية ضمن موضع القرية كزراعة الاشجار والخضروات بالإضافة الى المساحات الخضراء والتي لها اهمية يمكن حصرها في الجوانب الترفيهية والجمالية ولصد الاتربة وللفادة الغذائية لسكان القرى الريفية.

فالقرية الريفية في العديد من البلدان ومنها العراق تعاني من مشاكل عديدة تواجه عملية التنمية الريفية وتقف حجر في عجلة التطور والتقدم لا سيما وانها تضم شريحة كبيرة من السكان وهي تمثل السلة الغذائية ومصدر الامن الغذائي للبلد , لذا لابد من تظافر جميع الجهود وتقديم افضل المقترحات والحلول لتوفير بيئة ريفية متطورة وقادرة على احتضان سكانها وحماية اراضيها من التدهور والتآكل , فمن المشاكل التي تعاني منها الارياف قد تكون اقتصادية , اجتماعية , عمرانية (الياسري, 2016 , ص23)

1- المشاكل الاقتصادية :

أ- صعوبة المعيشة في الريف لانخفاض دخل الفلاح مقارنة مع دخل العاملين في القطاعات الحضرية الاخرى .

ب- ارتفاع معدل البطالة في الريف نتيجة انخفاض انتاجية الارض بسبب عدم الاعتماد على الاساليب المتقدمة وغياب الاجراءات التخطيطية والتنفيذية الملائمة بما يدفع بسكان الريف الى الهجرة خارج الريف.

ت- توسع ظاهرة الحلقات المفرغة التي يعاني منها الريف كالندرة في رأس المال وانخفاض تراكمه و حلقة التخلف التقني و التكنولوجي .



2- المشاكل الاجتماعية : وتتمثل في:-

أ- العلاقات الاجتماعية : كالعادات والتقاليد والاعراف المتأصلة في سكان الريف مما ينعكس سلبا على الحياه الريفية ومنها (التعصب القبلي , و روح العشائرية والولاء لها و تغليبها على الولاء للمصلحة العامة , والاهتمام بالمصلحة الفردية) مما يعيق مشاريع التنمية الاجتماعية في الريف .

ب- الخدمات : نقص الخدمات المجتمعية (التعليم , الصحة , السكن) , وخدمات البنى التحتية (الماء والمجاري , الكهرباء , النقل والمواصلات) , فالنقص الحاصل في هذه الخدمات ينتج عنه عدم تحقيق الكفاءة المطلوبة للقرى الريفية في تخطيط التنمية الريفية وتنفيذ مشاريعها .

3- المشاكل العمرانية :

وتعد من ابرز المعوقات الهامة على التنمية الريفية المستدامة وتطوير القرى , إذ أن عملية الزحف الحضري على حساب الاراضي الزراعية يفقد الريف اراضيه الخصبة إذ يجب النظر للمناطق الزراعية القابلة للاستصلاح القريبة من المدينة كمناطق اقتصادية مهمة للدخل القومي , و مؤثرة في دخل الفرد ايضا , وان كان لا بد من توسع فليكن ذلك في الاراضي غير الصالحة للزراعة .

ثالثا: دراسات وتجارب دولية في تطوير القرى واستثمار الامكانات التنموية نحو تحقيق التنمية الريفية المستدامة:

1- دراسة الباحثون (Ibrahim Ngah, David Preston, Nor Asman, 2010) اولويات التخطيط

الحالية في القرى الريفية في ماليزيا : اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على استراتيجية تطوير القرى في ماليزيا التي اطلقتها الحكومة لتنمية القطاع الريفي عام 2009 والتي هدفت الى مساعدة القرى في تصميم خططها الخاصة لتحقيق التنمية , وشمل هذا المشروع 17 قرية في جميع انحاء ماليزيا كخطوة اولى ليشمل 200 قرية اخرى في المستقبل , وتم اعداد الخطط بمشاركة القرويين وتحديد الاولويات الرئيسية وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الخاصة بهم من خلال تخطيط وادارة الانشطة والمشاريع الخدمية والبنى التحتية في القرى وتحسين الانتاج الزراعي واستدامته وحماية البيئة الاجتماعية القروية وتحسين سبيل العيش لجميع الاسر الساكنة في تلك القرى

2- دراسة الباحثون (Khalil Kalantari, Hossein Shabanali Fami, Ali Asadi , 2008)

التحديات الرئيسية للمجتمعات الريفية الايرانية في تحقيق التنمية المستدامة : هدفت الدراسة الى تحديد التحديات التي تواجه المجتمعات الريفية في ايران من خلال اختيار 60 قرية بصورة عشوائية والتعرف على طبيعة الخدمات الاساسية والمستدامة والانشطة الاقتصادية باستخدام اساليب Cronbach's alpha of 0.83 والتحليل العاملي وتم التوصل الى خمسة عوامل رئيسية ذات تأثير عال ابرزها الادارة والتخطيط للقرى الريفية وعامل البيئية والاجتماعية والتحديات الجسدية . وجاءت خلاصة الدراسة الى ضرورة انشاء شبكة ريفية- حضرية مستقرة من خلال الحفاظ على القوى البشرية وعدم هجرتها وما ينتج عن ذلك مشاكل في كلا المجتمعين واهمية التخطيط للخدمات الاجتماعية والبنى الارتكازية لتحسين سبل العيش بالإضافة الى ضرورة تنويع الاقتصاد الريفي ودعم أنشطة خلق فرص العمل وتعزيز السياحة الريفية والعمل على انشاء وتطوير أنشطة تجارية وصناعية ومواجهة التحديات البيئية في الحفاظ على الارض الزراعية من التآكل بفعل الانسان او الطبيعة واستخدام الوسائل التكنولوجية في تطوير الانتاج الزراعي واستثمار الامكانات التنموية بصورة ملائمة مما يسهم في الوصول الى مستوى مناسب للتنمية المستدامة في المجتمعات الريفية .



3- استخدام مبادئ القرى الحضرية كحل لتحسين جودة حياة المواطنين , (Samaneh razael,2015) : نتيجة لزيادة هجرة المواطنين الريفيين الى المدن نظرا لتوفر عناصر جودة الحياه بصورة اوضح من الارياف جاءت دراسة الباحثة في اقتراح فكرة القرى الحضرية للمناطق الريفية في ايران كاستراتيجية لحل مشكلة التحضر التي تعاني منها المدن بسبب الهجرة والحفاظ في الوقت نفسه على الريف من خلال عدم افراغه من القوى العاملة وامكانية تطويره باستخدام مبادئ القرى الحضرية ويعني هذا المفهوم اماكن صحية ومستدامة قابلة للعيش ذات استخدامات مختلطة من خلال خلق بيئة حيوية وزيادة نوعية حياة المواطنين واستقرار القرى الريفية وحماية البيئة الطبيعية بتخطيط مناطق سكنية مستدامة وزيادة مشاركة الناس وتمكينهم واولوية استخدام وسائل النقل العام والمشى وخلق فضاءات ترفيهية والحفاظ على الهوية الريفية , واستخدمت الباحثة طرق واساليب متنوعة في جمع وتحليل البيانات والتوصل من خلال المؤشرات النهائية الى نجاح هذه الفكرة في التنمية المستدامة للريف والمدن على حد سواء .

4- رسالة ماجستير للباحث عبد الله عبد الله عبد اليم , 2011, جامعة المنوفية, العمران الريفي علي طول طريق الحامل - بلطيم (محافظة كفر الشيخ) :جاءت هذه الدراسة لوضع تصور عام ورؤية مستقبلية لتخطيط القرى الريفية على طول طريق (الحامل- بلطيم) لمواكبة التطورات في الميادين المختلفة من نهضة عمرانية واقتصادية واجتماعية , وعمد الباحث الى دراسة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والوظيفية التي كان لها الاثر الابرز في التأثير على الحياه الريفية في هذه القرى وانعكاس ذلك على عمرانها وكيفية الحد من امتداد العمران بصورة عشوائية على الاراضي الزراعية والتي تعد المورد الاساس للحياة في الريف والمصدر المتجدد لإنتاج الغذاء لسكان المجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء , ووضعت الدراسة مخططات مستقبلية لبعض القطاعات ابرزها الاسكان والمنشأة الخدمية والبنى التحتية وتخطيط شبكة الشوارع والري والمبازل وتخطيط التجمعات العمرانية ووضع التصورات المستقبلية بصورة استراتيجيات تنموية قادرة على معالجة جوانب القصور واعادة الاتزان والاتقاء بالقرى الريفية واقتراح الحلول لمشاكل التوزيع والتركييب العمراني والامتداد العمراني على الاراضي الزراعي ومشكلة الحدود الادارية وذلك لإحداث عملية التنمية الريفية بصورة سليمة ومتوازنة .

5- تخطيط وتصميم القرية الخضراء , دراسة الباحثون (Prakash Kadave, Prakash Pathak,2012 Sadhana Pawar) : اقترحت دراسة الباحثون امكانية تحويل العديد من القرى الهندية الى نظام متقدم ومتطور من الناحية الاقتصادية والبيئية وامكانية استثمار الموارد والامكانات الطبيعية دون التأثير على البيئة الطبيعية وذلك لحل مشاكل الريف العديدة من صرف صحي وامدادات المياه وانظمة النقل وامكانية ادارة مستجمعات المياه وحصاد مياه الامطار والحفاظ على الموارد التقليدية , وذلك من خلال اقتراح استخدام نظام القرية الخضراء على كحل للعديد من المشاكل الريفية , وتناول الباحثون قرية pales كحالة دراسية وامكانية تحويلها الى قرية خضراء خاصة وان الهند تعتمد بصورة مباشرة على القطاع الزراعي حيث يعيش اكثر من 74% من سكانها في القرى الريفية التي يزيد عددها عن 70 الف قرية اكثر من نصفها يعاني من نقص في امدادات المياه واغلبها تعاني من عدم التخلص من النفايات والصرف الصحي ونقص في الخدمات الاجتماعية والبنى الارتكازية وهو السبب مباشر في الهجرة وزيادة التحضر , وخلصت الدراسة الى ضرورة تطبيق نظام القرية الخضراء على جميع القرى الهندية التي تعاني من سوء الخدمات وللحفاظ على الموارد والامكانات الطبيعية والبشرية .



6- تجربة لتخطيط السكن المستدام , المبادئ التوجيهية لهيئات التخطيط في ايرلندا , (Government of Ireland, 2005) **GOVERNMENT , Guidelines for Planning Authorities , Ireland, 2005** :جاءت هذه المسودة كمبادئ تخطيطية توجيهية لتنمية الاسكان في المناطق الريفية وبصورة مستدامة وتوصيات ضرورية لتحقيق التنمية الريفية في قطاع الاسكان كجزء لا يتجزأ من تطوير المجتمعات الريفية ,

ت	الدراسة	المؤشرات المستخلصة وامكانية تطبيقها على منطقة الدراسة
1	Ibrahim Ngah, David Preston, Nor Asman	المشاركة المجتمعية تحديد اولويات التنمية الريفية الادارة المتكاملة للخدمات والبنى الارتكازية تحسين الانتاج الزراعي حماية البيئة الاجتماعية تحسين سبل العيش
2	Khalil Kalantari, Hossein Shabanali Fami, Ali	انشاء شبكة من القرى ذات خدمات حضرية الحفاظ على العناصر النشطة اقتصاديا تنويع الاقتصاد الريفي دعم السياحة الريفية حماية البيئة الطبيعية الريفية
3	Samaneh razaei	اعتماد مؤشرات القرى الحضرية (امكان صحية , زيادة ايجابية جودة الحياه , استقرار القرى البشرية, زيادة مشاركة في التخطيط)
4	الريفي علي طول طريق الحامول - بلطيم (محافظة كفر الشيخ	الحد من التجاوزات العشوائية على الارض الزراعية تخطيط قرى نموذجية الارتقاء بالمشاريع الخدمية الريفية الاتزان بالحدود الادارية ضمن نسب محددة للقرى
5	Prakash Kadave, Prakash Pathak, 2012 Sadhana I	اعتماد مؤشرات القرى الخضراء المستدامة للقرى القائمة (صرف صحي مستدام , تخلص من النفايات, امدادات مياه نظمة نقل ذكية, الحفاظ على الموارد المائية والتوسع بالمصادر الغير تقليدية مثل حصاد المياه)
6	تخطيط السكن المستدام , المبادئ التوجيهية لهيئات التخطيط في	استدامة الاسكان الريفي تجديد القرى الريفية القائمة خدمات اجتماعية مستدامة

اذ ان 40% من السكان الايرلنديين يعيشون في المناطق الريفية ضمن القرى المنتشرة فيها , وقد وضعت في هذه الدراسة اطار استراتيجي لتقديم تنمية اكثر استدامة وقد اشارت هذه الدراسة الى انه ينبغي ان تكون هنالك قرينة ضد السكن الحضري المنفرد والمبعثر في المناطق الريفية المجاورة لمراكز المدن , ومن ابرز اهدافها ; الحفاظ على الاراضي الزراعية من خلال تجديد القرى القائمة والحفاظ عليها بصورة تستجيب الى التغيرات المكانية والهيكلية والاقتصادية المختلفة بالإضافة الى قدرة هذه القرى على استيعاب سكان اضافيين بطريقة تدعم النقل العام والبنى التحتية والخدمات بمعنى ان تكون لديها ابعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية لكي تسهم في تحسين نوعية الحياة .

وبصورة عامة فان هذه الدراسات العلمية جاءت جميعها لتطوير واقع الحياه الريفية من خلال النهوض بالقرى من حيث عمرانها وتطوير خدماتها المجتمعية وبنائها الاساسية وبما يسهم في تحقيق تنمية ريفية مستدامة محافظة على امكاناتها التنموية سواء الطبيعية منها او البشرية وحدوث استقرار مجتمعي في المناطق الريفية وزيادة الدخل لسكانها من خلال تنشيط جوانب اقتصادية لها دور مساهم في جعل هذه المناطق صمام امان للدولة سواء بالأمن



الغذائي أو زيادة الناتج القومي . لذا جاءت هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة في تحقيق التنمية العمرانية وتطوير القرى بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية .

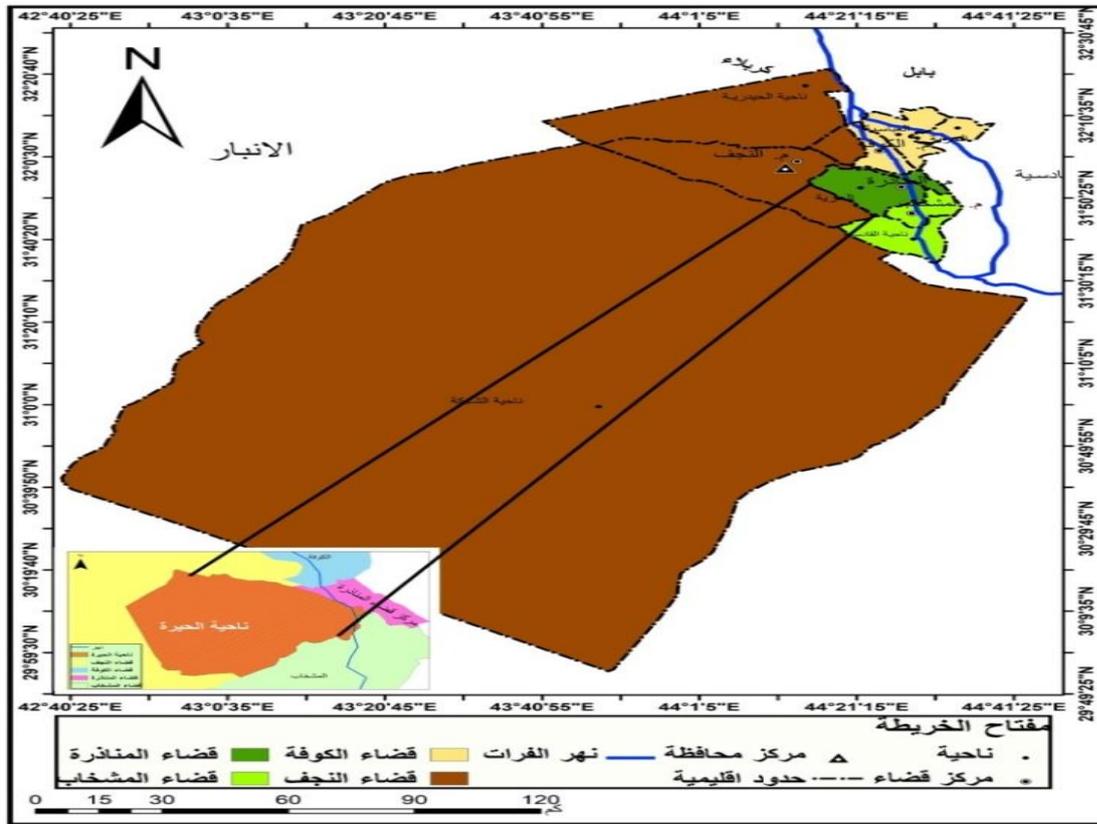
المبحث الثاني : دراسة واقع حال لقرى ريف ناحية الحيرة :

1-2- نبذة تعريفية لمنطقة الدراسة : تقع ناحية الحيرة في الجزء الجنوبي لوسط العرق في محافظة النجف وضمن قضاء المناذرة احد اقضية المحافظة , وقد اجرى على ناحية الحيرة عدة تعديلات ادارية منها في عام 2010 اذ جرى دمج الناحية مع مركز قضاء المناذرة لتصبح حيز مكاني واداري واحد ويضم القضاء ايضا ناحيتي المشخاب والقادسية , اما التعديل الاداري الاخير في عام 2015 جعل من الحيرة ناحية قائمة بذاتها ضمن قضاء المناذرة وبمساحة 265 كم² وبنسبة مئوية تبلغ 0,9% من المساحة الكلية لمحافظة النجف (الكرعاوي , ص56 , 2017) .

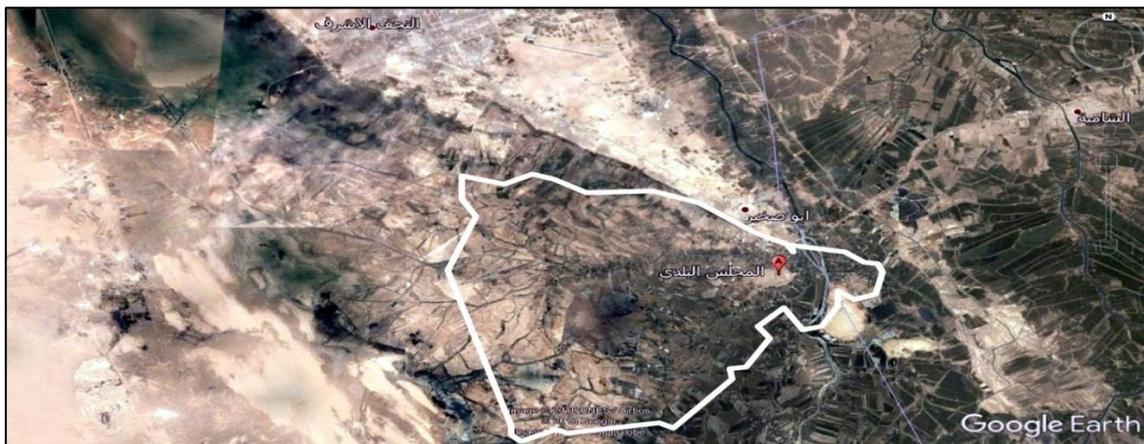
والحيرة من المناطق التاريخية القديمة التي نشاء على ساحل بحر النجف وبالقرب من ارض الكوفة وبمسافة ثلاثة اميال منها وتقع في الجزء الغربي من شمال السهل الرسوبي الغني بالإمكانات الزراعية من مياه الانهار الجارية وهي ذات تربة طيبة ذات قدرة زراعية عالية ومناخ زراعي جيد حتى انها وصفت من القدم بانها أطيب البلاد وارقها هواء واخفه ماء واعذبه تربة واصفاه جوا وتغزل بها العلماء والرحالة حتى قال عنها ابن عينية سمعت ابن بشرمة ان يوم وليلة بالحيرة خير من دواء سنة لأنها خالية من الرطوبة والوخامة التي تساعد على انتشار الاوبئة والامراض لوقوعها على حافة الصحراء والسواد الحقبية, وقد توقد تعددت اسمائها نظرا لقدم حضارتها وملوكها فقيل حيرة النعمان او حيرة المنذر أي حصنهم او معقلهم والحيرة البيضاء لحسنها (المهداني، 1989 , ص 6) (البكري ، 1998, ص 109).

2-2- نظرة تحليلية للواقع العمراني في قرى منطقة الدراسة : لقد جاء اهتمام البحث لمنطقة الدراسة (ريف ناحية الحيرة) كونها مرت بتغيرات ادارية عديدة تغيرت معها حدود الناحية الادارية , كما افترقت اغلب الدراسات السابقة لمنطقة الدراسة للبيانات الصحيحة والواقعية التي تتعلق بعدد السكان والاسر والمساحة وغيرها نتيجة عدم وجود احصاء عام دقيق واقتصار البحوث على البيانات التقديرية, وعدم وضوح الرؤيا في تخطيط القرى الريفية, ولتحقيق هذا الهدف وللحصول على رؤيا متكاملة في تطوير الواقع العمراني للقرى الريفية بغية الوصول الى تنمية ريفية مستدامة واقتراح الحلول لمعالجة مشاكل البيئة العمرانية الريفية تم اعتماد عملية المسح الميداني للقرى الريفية لريف ناحية الحيرة وتوزيع استمارة استبانة شملت عينة عشوائية بسيطة لأرباب (175) اسرة وبنسبة 5% من مجموع الاسر البالغة (3493) اسرة وضمن (16) قرية تم اختيارها بشكل هرمي تبعا للحجم السكاني كما في الجدول (1-2) ,

خارطة (1) منطقة الدراسة ضمن محافظة النجف



المصدر : وزارة الموارد المائية, الهيئة العامة للمساحة, خريطة محافظة النجف الادارية , 2018.
صورة مرئية لمنطقة الدراسة ومجاورتها لمدينة النجف



المصدر : الباحث بالاعتماد على شبكة المعلومات الدولية GOOGLE MAP .

اذ ان اغلب الدراسات العلمية التحليلية تعتمد اسلوب المعاينة في الحصول على المعلومات والبيانات ويتم اللجوء اليها في حال المجتمع المدروس كبير ولا يمكن اجراء المسح الشامل والذي يتطلب وقت وكلفة عاليين لذا اعتمدت طريقة الاستبانة لإظهار العوامل المؤثرة في التنمية العمرانية للقرى الريفية ودورها في التنمية الريفية المستدامة وشملت المحاور التالية:

2-2-1- الدراسات السكانية : بلغت تقديرات السكان لعام 2018 ضمن قرى ريف ناحية الحيرة (21700) نسمة, يعيشون في (61) قرية منتشرة ضمن ريف ناحية الحيرة كما موضح في الجدول (2-1) والتي تفاوتت في حجمها السكاني من قرى صغيرة الى متوسطة واخرى كبيرة, الجدول (2-2), كما ان توزيعهم حسب الجنس وللغات العمرية شهد تباين فيما بينها كما موضح في الجدول (2-3) ومنه يلاحظ ان نسبة النشطين اقتصاديا جاءت مرتفعة اذ بلغت (53.6%) وهو ما يدل على ان الناحية ذات امكانات تنموية بشرية مستدامة اذا ما تم الحفاظ عليها واستثمارها في عملية التنمية الريفية وتوفير متطلبات الحياه لهم بالشكل الذي يسهم في تسخير طاقاتهم الانتاجية في تحقيق اعلى فائدة لمناطقهم وللبلد بصورة عامة .

جدول (2-1) يوضح اسماء القرى والحجم السكاني ضمن ريف ناحية الحيرة

8	القرية	عدد الذكور	عدد الاناث	المجموع	ت	القرية	عدد الذكور	عدد الاناث	المجموع
1	قرية الدعوم	55	45	101	32	المليوية الكبيرة	19	17	36
2	الداخلة الشمالية	108	122	230	33	قرية متجاوزين 3	224	215	439
3	قرية الدعوم	49	52	101	34	قرية متجاوزين 4	35	23	58
4	قرية الخشانية	53	69	122	35	الروبطات الشمالية	43	29	72
5	قرية الدلية	76	76	151	36	قرية ابو ردين	91	89	180
6	قرية الكوالي	7	7	14	37	قرية ابو حرين	68	54	122
7	قرية الصنين	409	383	792	38	قرية آل بجاي	105	68	173
8	قرية الخفيرات	174	172	346	39	قرية الدعوم	23	28	50
9	قرية ابو ندى	106	95	202	40	قرية آل زجري	67	56	122
10	قرية ابو السود	359	353	713	41	قرية آل نزال	394	326	720
11	قرية الروبطات	169	155	324	42	قرية الحمامية	38	19	58
12	قرية الروبطات	371	377	749	43	قرية التركية	310	345	655
13	قرية ابو كيلان	116	114	230	44	قرية الشاهرية	761	679	1440
14	قرية العبودة	34	46	79	45	قرية البصرية	53	48	101
15	آل شبل (خالية)	15	21	36	46	قرية العذارية	70	60	130
16	قرية متجاوزين 1	189	193	382	47	قرية ابو شور	28	30	58
17	قرية متجاوزين 2	221	239	461	48	قرية الطرة	117	92	209
18	قرية الغزالات / 1	28	22	50	49	ابو خريف	843	827	1670
19	قرية الغزالات / 2	21	15	36	50	قرية الشاهرية	205	163	367
20	قرية آل زجري	147	141	288	51	قرية الرميطة	299	277	576
21	قرية ابو دوش	302	253	554	52	قرية العزامية	411	417	828
22	قرية آل حواس	53	55	108	53	الجنابات الشرقية	132	77	209
23	آل سيد عسكر	53	40	94	54	قرية ثلث ال شطنان	407	356	763
24	العكرات / 1	37	42	79	55	قرية آل شطنان	301	246	547
25	العكرات / 2	237	311	547	56	قرية الكوام	49	52	101
26	الجنابات الشرقية	221	175	396	57	قرية الكرنة	310	295	605
27	قرية الدسم	1318	1389	2707	58	قرية ابو دمير / 1	22	22	43
28	قرية الجنابات	150	160	310	59	قرية ابو دمير	239	164	403
29	قرية ابو عويمر	27	31	58	60	قرية ابو دمير / 3	74	114	187
30	المليوية الصغيرة	114	109	223	61	قرية الرميطة	126	104	230
31	قرية المراشدة	34	31	65					
	المجموع الكلي للذكور								11116
	مجموع الكلي للاناث								10584
	المجموع الكلي للسكان								21700

المصدر :- الباحث بالاعتماد على : وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية احصاء النجف , تقديرات سكان محافظة النجف - ناحية الحيرة 2017, بيانات غير منشورة, 2018.

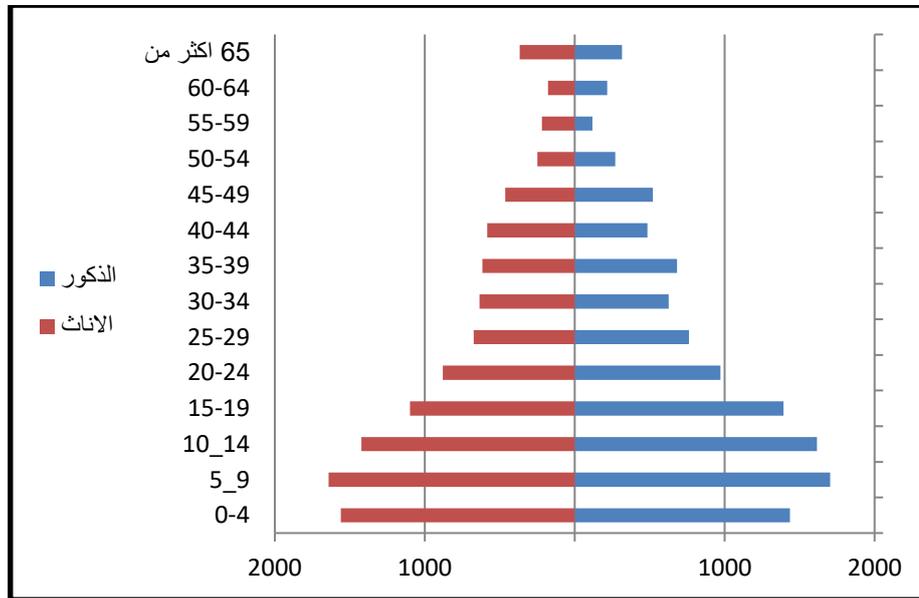
جدول (2-3) توزيع السكان حسب الجنس ضمن الفئات العمرية

ت	الفئة العمرية	الذكور	الاناث	المجموع	نسبة المئوية*
1	0-4	1435	1559	2994	43.2
2	5-9	1704	1642	3347	
3	10-14	1615	1423	3038	
4	15-19	1392	1098	2490	53.6
5	20-24	972	879	1851	
6	25-29	761	674	1435	
7	30-34	626	635	1261	
8	35-39	683	615	1299	
9	40-44	485	583	1068	
10	45-49	522	463	985	
11	50-54	270	249	519	
12	55-59	117	218	336	
13	60-64	217	179	396	
14	65 +	315	367	682	3.2

المصدر : - وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية احصاء النجف, تقديرات سكان محافظة النجف - ناحية الحيرة 2017, بيانات غير منشورة, 2018.

- تم استخراج النسبة المئوية من قبل الباحث للفئات العمرية: 0-14 عام فئة المعالين , 15-64 عام فئة النشيطين اقتصاديا , 65 عام فما فوق فئة كبار السن .

الشكل (1) الهرم السكاني لمنطقة الدراسة



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (2-3)

والجدول (2-4) يفسر رغبة الاسر في السكن المستقل وبنسبة عالية جدا , الجدول (2-5) لما يلي جانب الخصوصية في حياتهم وهذا الامر ساهم في اقامة اربعة قرى عشوائية , الجدول (2-1) متجاوزين بذلك على الاراضي الزراعية وهدر هذا المورد الهام واقامة وحدات سكنية بدون تخطيط مسبق والضرر بشبكات الخدمات الممتدة الى القرى الاخرى ساهم في ذلك تغييب التشريعات والقرارات وعدم تنفيذ القوانين التشريعية السابقة بخصوص التجاوز على الارض الزراعية سيما وان اغلب ملكيتها تابعة الى الدولة .

الجدول (4-2) يتضمن اعداد الافراد والاسر ضمن الوحدة السكنية

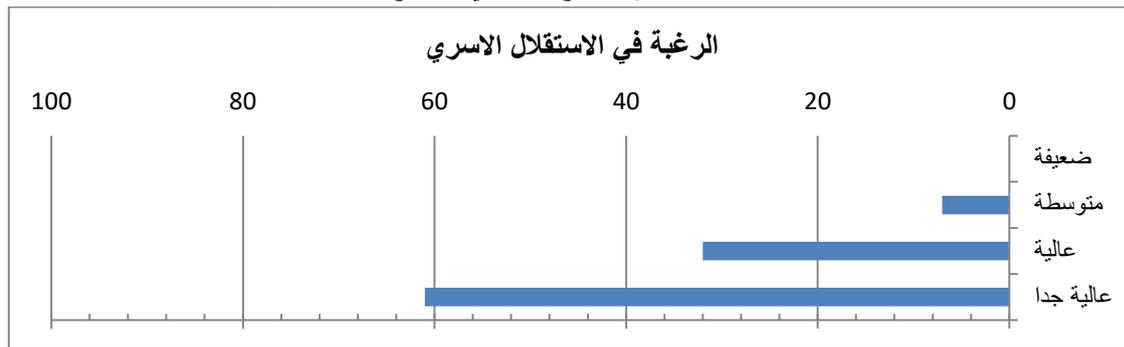
النسبة المئوية	عدد الاسر في المسكن الواحد	النسبة المئوية	عدد الافراد في الاسرة الواحدة
59	اسرة واحدة	14.5	اقل من (5) فرد ضمن الاسرة
19.5	اسرتان	38.7	(5-7) فرد ضمن الاسرة
21.5	ثلاث اسر	34.8	(8-10) فرد ضمن الاسرة
		12	اكثر من (10) فرد ضمن الاسرة
%100	مجموع النسب	%100	مجموع النسب

المصدر : الباحث بالاعتماد على المسح الميداني - نتائج الاستبانة , 2018.

الجدول (5-2) الرغبة في الاستقلال الأسري (الانفصال عن العائلة الام) والسكن ضمن وحدة سكنة مستقلة

النسبة المئوية %	الرتبة المعيارية
61	عالية جدا
32	عالية
7	متوسطة
-	ضعيفة
100	المجموع

المصدر : الباحث بالاعتماد على المسح الميداني - نتائج الاستبانة , 2018.



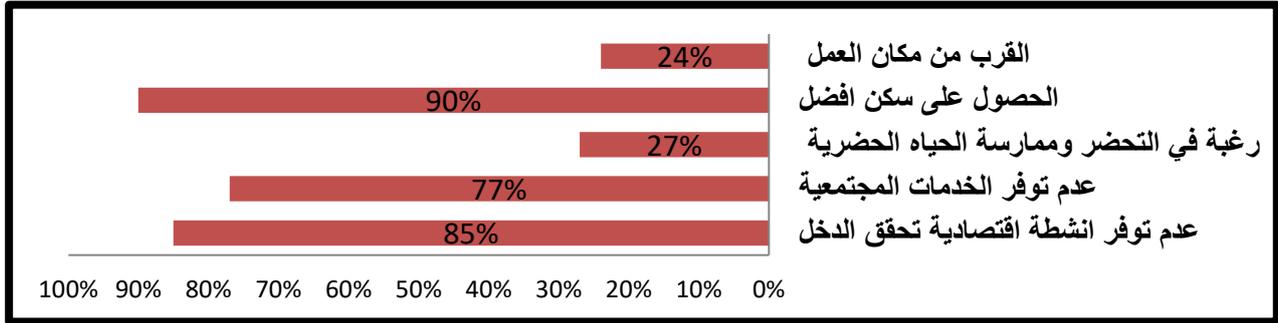
ومن خلال تحليل الجدول (2-6) والشكل (2-1) الرغبة في الهجرة الى المراكز الحضرية, نجد ان هناك رغبة في الهجرة الى المراكز الحضرية وبنسبة مرتفعة بلغت بحسب نتائج الاستبانة (66%) الى المدن سيما وان المدن المجاورة لها قابلية جذب عالية تتمثل بمركزها الاجتماعي والاقتصادي والحكومي كما هو الحال بالنسبة الى مدينتي النجف والكوفة, وان هنالك مجموعة اسباب تدفع بهذا الاتجاه ابرزها الحصول على سكن افضل وعدم توفر أنشطة اقتصادية متنوعة في القرى الريفية تسهم في تحقيق دخل مرتفع للسكان الريف بما يسمح لهم بعيش حياه طبيعية بالإضافة الى النقص بالخدمات سواء التعليمية او الصحية وشبكات البنى التحتية , لذا فان الجوانب العمرانية والاقتصادية كان لها الدور الكبير في توليد الرغبة بالهجرة عن الريف وتناقص اهم امكانية تتمحور منها واليها عملية التنمية الريفية المستدامة .

جدول (6-2) يوضح الرغبة وعدم الرغبة في الهجرة الى المراكز الحضرية

عدم الرغبة في الهجرة الى المراكز الحضرية	الرغبة في الهجرة الى المراكز الحضرية
34%	66%

المصدر : الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبانة - المسح الميداني , 2018.

الشكل (1-2) الاسباب التي تدفع باتجاه الهجرة الى المراكز الحضرية *



المصدر : الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبانة – المسح الميداني , 2018.

• اتاح الباحث للمستبين اختار اكثر من سبب يدفعه للهجرة الى المراكز الحضرية , لذا فقد تم استخراج النسبة المئوية لكل سبب باعتباره مستقلا وبنسبة 100% .

2-2-2- تحليل الواقع العمراني والخدمي لقرى ناحية الحيرة : يعد الجانب العمراني للقرى مهم جدا في الدراسات التخطيطية التنموية والتي تهدف الى تطوير واقع الحياة الريفية نظرا لارتباطه بالسكن والخدمات المختلفة والطرق التي تربط القرى بالمراكز الحضرية وتعمل على تصريف الانتاج والنقل الداخلي بين القرى والاراضي الزراعية ومحيطها الاقليمي, لذا جاء اهتمام بحثنا لبيان الواقع العمراني لقرى منطقة الدراسة وانعكاس ذلك على التنمية الريفية المستدامة .

1- ملائمة الوحدة السكنية لحياة الاسرة : بينت نتائج الاستبانة لآراء ارباب الاسر وكما موضح في الجدول (2-7) فيما يتعلق بمساحة الوحدة السكنية فقد جاءت اعلى نسبة لفئة (100-200) متر وهو الامر الذي يدل على تناسب هذه النسبة لعدد افراد الاسرة وتوفير الجو المناسب للعيش وهو ما يشجع في حال اقتراح انشاء قرى مخططة ان تكون اغلب مساحة الوحدات السكنية ضمن هذه الفئة , في حين اشار الجدول نفسه الى سيادة الوحدات السكنية من نوع دار وجاءت ايضا نسبة نوعية البناء بالبلوك الاسمنتي بالنسبة العليا وهذا الامر ان دل على شيء فانه يدل على رغبة السكان بمواكبة التقدم والتقرب من الحضرية بإنشاء وحدات سكنية مقاربة مما يوجد في المدن والابتعاد نوعا ما عما كانت عليه الوحدات السكنية التي كانت تبني من مواد طبيعية تتصل بالبيئة المحيطة بهم وان كانت ملائمة وغير ضارة بيئيا الا ان عمرها الافتراضي اقل, لذا فان هذا التوجه لا بد من وضعه من قبل الجهات المسؤولة موضع اهتمام عن تخطيط القرى الريفية سواء بإعادة بناء القرى الحالية او انشاء قرى جديدة نموذجية ومخططة

كما ان الاهتمام بالوضع الداخلي للسكن ضروري من حيث عدد الحمامات ووجود المطابخ لما له ارتباط وثيق بالجوانب الصحية والحفاظ على المحيط البيئي , فقد بلغت الفئة المستبينة باحتواء المنازل على نسبة كبيرة بوجود حمام واحد ووجود نسبة ايضا بعدد حمامين وعدم وجود وحدات سكنية لا تحتوي على حمام وهو الامر الذي يؤكد على وعي السكان في تلك المناطق الريفية واهتمامهم بالجانب الصحي والثقافي, وهو ما ينطبق على اغلبية المنازل باحتوائها على مطبخ للطعام .

الجدول (7-2) يوضح الصفات العمرانية للوحدة السكنية من حيث المساحة والنوع والمرافق الداخلية

مساحة الوحدة السكنية	النسبة %	نوع الوحدة السكنية	النسبة %	نوع البناء	النسبة %	عدد الحمامات خل الوحدة السكنية	النسبة %	يوجد مطبخ ضمن النسبة %	النسبة %
قل من 100 متر	20	دار	95	بلوك اسمنت	68	حمام واحد	78	نعم	95
100-200 متر	43	شقة	-	طابوق	14	حمامان	22	كلا	5
أكثر من 200 متر	37	بيت طين	4	حجر	8				
		صريفية او بيت شعر	1	طين	10				
المجموع	100		100		100		100		100

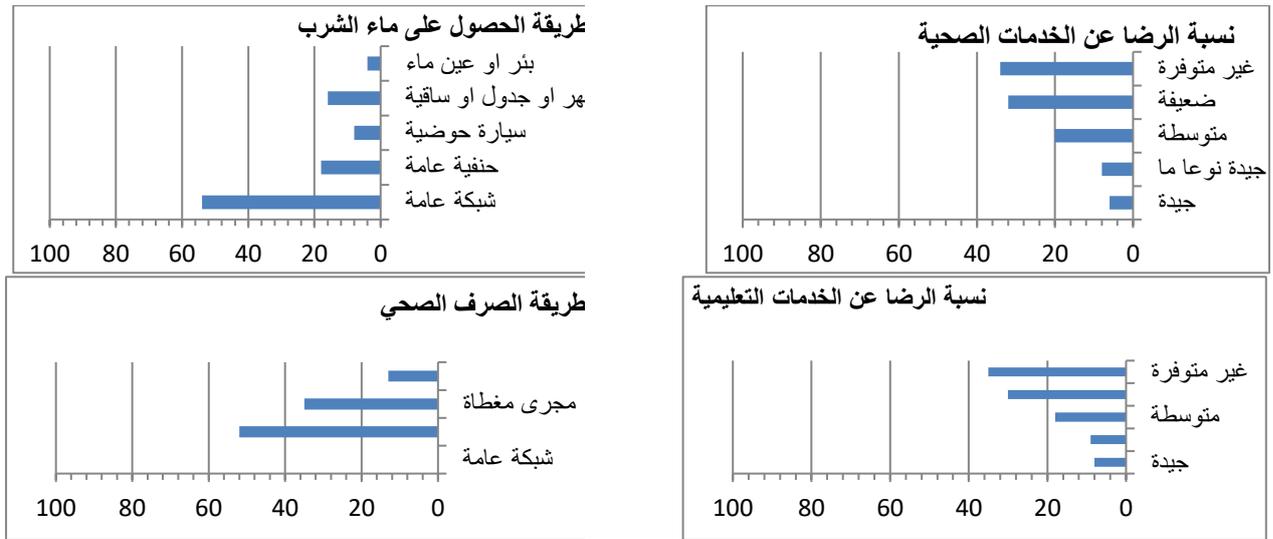
المصدر : الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبانة - المسح الميداني , 2018.

2- **المرافق والخدمات الأساسية:** لقد اظهرت نتائج الاستطلاع بالاستبانة, الجدول (8-2), للخدمات التعليمية والصحية في القرى الريفية لمنطقة الدراسة ان النسبة الكبيرة كانت ضعيفة او غير موجودة اصلا وهو ما يشير الى عدم كفاية هذه الخدمات للسكان مما يتطلب ضرورة تحريك الدور التخطيطي لتعويض النقص الحاصل في تقديمها وعلى مستوى جيد. بالنسبة الى طرق التخلص من المياه الثقيلة عن طريق الصرف الصحي فقد انعدمت الشبكة العمومية في جميع القرى لمنطقة الدراسة واقتصرت السكان في الصرف الصحي على طريقة التعفين (السبتك تنك) والمجرى المغطاة والمكشوفة , مما يتطلب رؤيا وادارة تخطيطية صحية ومستدامة في التخلص منها وتدويرها وبالشكل الذي يحافظ على البيئة الريفية ويعمل على ديمومتها واستدامتها . اما طريقة الحصول على مياه الشرب فقد كانت النسبة العليا الى الشبكات العمومية بنسبة 72% في حين تعاني النسبة المتبقية من السكان الريف من صعوبة الحصول على المياه الصالحة للشرب بصورة ميسرة مما يتطلب اجراءات فعالة في تغذية وايصال المياه الى جميع السكان الريف بما يساهم في سلامة وصحة السكان في تلك المناطق , وهو ما يتطلب استراتيجية تخطيطية ناجحة في معالجة المشاكل الريفية في توزيع وايصال الخدمات الاساسية الى مجمل السكان الريف .

الجدول (8-2) الرضا عن الخدمات الصحية والتعليمية وطرق الصرف الصحي والحصول على مياه الشرب

درجة الرضا لمدى توفر الخدمات الصحية *	النسبة المئوية	الرضا لمدى توفر الخدمات التعليمية	النسبة المئوية	طريقة لصرف الصحي	النسبة المئوية	الحصول على ماء الشرب	النسبة المئوية
جيدة	6	جيدة	8	شبكة عامة	-	شبكة عامة	54
جيدة نوعا ما	8	جيدة نوعا ما	9	سبتك تنك	52	حفنية عامة	18
متوسطة	20	متوسطة	18	مجرى مغطاة	35	سيارة حوضية	8
ضعيفة	32	ضعيفة	30	مجرى مكشوف	13	نهر او جدول او ساقية	16
غير متوفرة	34	غير متوفرة	35			بئر او عين ماء	4
مجموع النسب	100%	مجموع النسب	100%	مجموع النسب	100%	مجموع النسب	100%

المصدر : الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبانة - المسح الميداني , 2018.



وفيما يتعلق بالطرق الريفية نلاحظ من خلال الجدول (9-2) انتشار اغلب القرى على طرق معبدة نظرا لاهميتها كشرابين لحياه القرى الا ان هنالك بعض نسبة من الطرق لا تزال ترابية سواء داخل او خارج القرى وهو ما يؤثر على حياه سكانها وما يدفع ذلك الى ترك قرهم والبحث عن قرى اخرى تتحقق فيها سهولة الوصول والتنقل وهذا الامر يسبب صعوبة في استثمار الامكانات التنموية وبلوغ المستوى التنموي المراد تحقيقه .

الجدول (9-2) نوع الطرق داخل وخارج القرية

الطرق الوصلة الى القرية	الطرق داخل القرية
نوع	%100

المصدر : الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبانة - المسح الميداني , 2018.

2-2-3- الحالة الاقتصادية للسكان : ان النشاط الاقتصادي الذي يزاوله سكان القرى الريفية يعد ضرورة اساسية في تنمية الريف وتطوره لما له من نتائج ايجابية مباشرة وغير مباشرة منها استقرار السكان الريف في مناطقهم وعدم افراغ الريف من اهم موارده وهو السكان بالإضافة الى رفع الدخل وتحسين القدرة الشرائية وتنمية وتطوير الانتاج في الريف بالشكل الذي يحقق عوائد على المستوى القرية والبلد بصورة عامة , لقد بلغت المساحة المزروعة في ناحية الحيرة حسب احصاءات مديرية زراعة النجف (42123 دونم) لسنة 2017 وهو ما يعادل 50% من المساحة الصالحة للزراعة وهي نسبة مرتفعة اذا ما قورنت بالمناطق الريفية الاخرى من المحافظة ذاتها ويعمل فيها بحدود (4622) مزارع اذ تشكل النسبة العليا بأعداد العاملين لبقية الانشطة الاقتصادية الاخرى, ومن خلال نتائج الاستبانة , الجدول (10-2), لطبيعة الانشطة الرئيسية لسكان قرى ريف ناحية الحيرة نلاحظ ان النشاط الرئيس هو الزراعة وهو امر غير مستغرب نظرا لكونه النشاط الاساس الذي اسهم في قيام تلك القرى منذ القدم ولوقتنا الحالي , الا اننا نجد ارتفاع نسبة العاملين في الانشطة الاخرى ابرزها قطاع البناء والانشاء والصناعة وبقية النشاطات المستتبينة الاخرى وهذا يدل على رغبة سكان الريف في ممارسة أنشطة اخرى تسهم في رفع دخولهم وعدم الاقتصار على



الزراعة التي اخذت انتاجية الارض بالتدني بسبب عوامل اسهمت في ذلك منها تذبذب كميات الماء الجارية عدم اتباع اساليب حديثة وقلة الدعم الحكومي وغيرها.

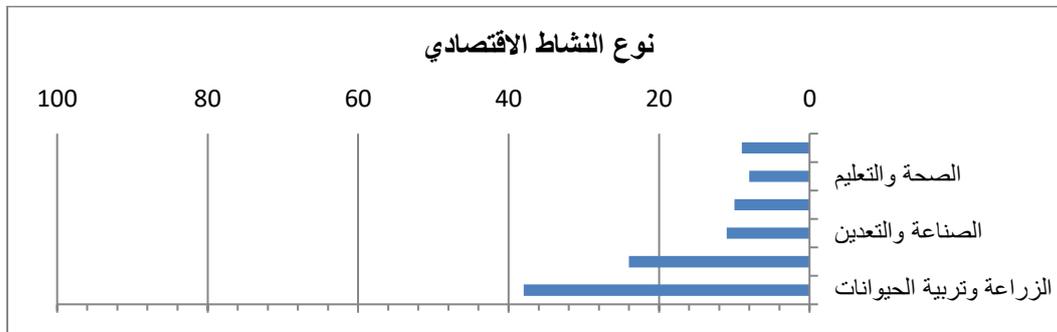
لا ان ما سبق لا يعني ان جميع سكان الريف ضمن منطقة الدراسة ينشطون اقتصاديا , فمن الملاحظ على الجدول ذاته, نجد ان نسبة العاطلين عن العمل جاءت بنسبة مرتفعة جدا بأكثر من (53%) وهو ما يؤكد ضرورة تفعيل الامكانيات التنموية الاخرى كالصناعة الريفية والسياحة الريفية التي تتمتع بها المناطق الريفية في خلق فرص عمل ودعم الحياه وتحقيق التنمية الريفية بشكل مستدام كونها تسهم في تحسين الاوضاع الريفية في القرى عن طريق ادخال الطاقة الكهربائية ومد الطرق المبلطة وتوفير الخدمات الحكومية التي تعمل على استقرار القرى الريفية .

الجدول (10-2) النشاط الاقتصادي والحالة الاقتصادية لمنطقة الدراسة

النسبة المئوية	الحالة الاقتصادية	النسبة المئوية	نوع النشاط الاقتصادي
46.5	نشط اقتصادياً	38	الزراعة وتربية الحيوانات
53.5	غير نشط اقتصادياً *	24	البناء والتشييد
		11	الصناعة والتعدين
		10	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي
		8	الصحة والتعليم
9	النقل والتخزين وأنشطة المعلومات والاتصالات		
100%		%100	مجموع النسب

المصدر : الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبانة – المسح الميداني , 2018.

• في حال اعتبار الاطفال والنساء ضمن فئة غير النشطين اقتصادياً .



المبحث الثالث : رؤى تخطيطية مقترحة كاستراتيجية تطوير واقع القرى الريفية وتنميتها عمرانيا :

- يعد عملية تحليل الواقع العمراني للقرى الريفية في منطقة الدراسة والتعرف على اهم امكانياتها التنموية والمشاكل الخدمية والاقتصادية والعمرانية والتي يعاني منها سكان الريف, وفي ضوء هذه الخصائص التي سبق ذكرها للقرى الريفية, فان البحث يطرح استراتيجيات تخطيطية كوسائل وادوات ضرورية للتنمية العمرانية لقرى منطقة الدراسة وذلك لتحقيق اقصى استفادة من الامكانيات الطبيعية والشريفة المتاحة , وان من اهم اهداف هذه الاستراتيجيات هي :
- 1- حماية الاراضي الزراعية في الريف من التجاوز العشوائي وهدر هذه الامكانية البيئية الهامة والاساسية في الحياه الريفية .
 - 2- التخطيط الشامل لجميع المناطق الريفية وقراها وبشكل مستدام يحقق بيئة صحية اقتصادية اجتماعية ملائمة للسكن والاستقرار .



- 3- اتخاذ قرارات اساسية بشأن استعمالات الارض ضمن القرى فيما يتعلق بالخدمات المجتمعية والبنى الارتكازية .
- 4- توفير امن الاستثمار لتطوير الانتاج الحالي والمستقبلي وخلق فرص عمل تلبي احتياجات السكان الريف بما يوفر حياة معيشية مناسبة .
- 5- ضمان استقرار البيئة الريفية من خلال تطوير القرى من جميع النواحي العمرانية وبما يسهم في الحفاظ على السكان من الهجرة الى المراكز الحضرية وما يسببه ذلك من مشاكل عديدة ليس فقط على الريف بل ما ينتج عن ذلك من مشاكل في المدن المجاورة .
- ان التنمية الريفية بصورة عامة يجب ان تكون متكاملة ومستمرة بمعنى ان تتكامل خطط وآليات التنمية العمرانية للقرى الريفية مع خطط وآليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لها وذلك من خلال استراتيجية ملائمة تتناسب وتطوير الواقع الريفي من خلال النهوض بالبيئة العمرانية للقرى والاستفادة من التجارب والدراسات العلمية . كما ان استراتيجية التنمية العمرانية لا تعني فقط الاهتمام بالجوانب العمرانية فقط بل تتعداها الى كافة الجوانب المتعلقة بالسكان الريف سواء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبيئية وعملية التخطيط المناسب بما يسهم في تطوير الحياة في القرى الريفية , ومن هذا الامر لا بد من معرفة الحجم السكاني المستقبلي ومعرفة النقص الحالي والحاجة المستقبلية للسكن والخدمات والانشطة الاقتصادية المطلوبة لتوفير دخل اللازم للسكان في تلك المناطق , الجدول (3-1) .

الجدول (3-1) عدد الاسر والوحدات السكنية الحالي والحاجة المستقبلية حتى عام 2028 .

21700	عدد السكان الحالي
3493	عدد الاسر *
2847	عدد الوحدات السكنية الحالي *
646	العجز السكاني الحالي *
30028	عدد السكان لعام 2028
4842	عدد الاسر لعام 2028
2051	الحاجة المستقبلية لعام 2028*

المصدر : الباحث بالاعتماد على :

- تم استخراج عدد الاسر من خلال بيانات مركز تموين محافظة النجف - احصائية البطاقات الغذائية لناحية الحيرة , بيانات غير منشورة 2018, بالإضافة الى قسمة عدد السكان على 6.2 وهو معدل حجم الاسرة وفق دليل وزارة التخطيط العراقية عام 2017.
- اسقاطات اعداد الوحدات السكنية على عدادات الكهرباء لكل وحدة سكنية في ناحية الحيرة: دائرة كهرباء ناحية الحيرة قسم العدادات, بيانات غير منشورة 2018.
- تم استخراج عدد السكان لعام 2028 من قبل الباحث باستخدام قانون التنبؤ بعدد السكان $P_{t+5} = P_t (1+r)^n$ حيث ان P_{t+5} : عدد السكان بعد خمس سنوات من السنة الاساس P_t : السنة الاساس r : معدل النمو السنوي وهو (3.33%) وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء . n : عدد السنوات بين سنة الهدف وسنة الاساس وهي (10 سنوات) .
- استخراج العجز السكاني الحالي من خلال طرح مجموع الاسر الجدول (2-1) من الوحدات السكنية الحالية .
- تم استخراج الحاجة السكنية (2028) من قبل الباحث بعد طرح عدد الوحدات السكنية للسنة (2018) من عدد الاسر لسنة الهدف , مضافة لها نسبة الاندثار والبالغه 2% .

ومن خلال تحليل الجدول (3-1) نلاحظ ان هنالك زيادة متحققة في اعداد السكان والاسر وهو الامر الذي يتطلب معه رؤيا واستراتيجية تخطيطية عمرانية شاملة في القرى الريفية اذ بدونها تكون هناك فوضى وتجاوز على الاراضي الزراعي باقتطاع اجزاء هامة منها في بناء المساكن وما يؤدي ذلك الى افتقارها الى الجوانب الخدمية وما ينتج عنها





مشاكل صحية وبيئية واقتصادية . ومن خلال ما سبق ذكره يجب اعتماد محاور جوهرية في التنمية العمرانية للقرى وبما يهدف الى تحقيق تنمية ريفية متكاملة في منطقة الدراسة منها :

اولا: اعادة تخطيط القرى الحالية : نظرا للمشاكل العديدة التي تعاني منها القرى الحالية من نقص في السكن اللائق والخدمات , فان هدف هذه الاستراتيجية هو محاولة لتحسين البيئة المبنية للقرية وتحسين خدماتها العمرانية الاساسية وفق الجوانب التالية :

1- تطوير شبكات الطرق القائمة : من خلال الدراسة الميدانية وجد ان هنالك تدهور كبير في نظام الشوارع الرابطة بين القرى او الداخلية ضمنها , ويتمثل هذا التدهور في قلة الطرق المعبدة وضيق الشوارع وقلة اتساعها بما يسبب في حركة الاليات الزراعية وصعوبة نقل الانتاج .

2- ضرورة توفير السكن المناسب للأسر وبالمساحات اللازمة لتغطية جميع فعاليات الحياه الريفية من غرف معيشة صحية والملحقات الصحية الضرورية ومخازن للإنتاج الزراعي وكراج للأليات , ولكن ضمن المساحات اللازمة دون تجاوز على الارض الزراعية بصورة فوضوية وغير مخططة من خلال منع البناء على المساحات الخضراء الزراعية .

3- بالنظر الى النقص في الخدمات الصحية والتعليمية والبنى الاساسية لا بد من توفرها ورفع كفاءتها بما يتوافق مع الحاجة الفعلية للسكان ضمن القرى الريفية ولأنها تعد من اهم الامور التي تدفع السكان الى الهجرة او البقاء ضمن مناطق تواجدها او عدمها ومن متطلبات الحياه الصحية المستدامة لذا لا بد من مد شبكات المياه والمجاري واقامة محطات معالجة المخلفات ونقل النفايات لما يرتبط بها من مشكلات صحية وبيئية خطيرة في حال تجاوزها بدون معالجة.

4- لا بد من انشاء جهاز اداري وفني ضمن المناطق الريفية مسؤول على تنظيم حركة البناء بالقرى والتحكم في عملية التنمية العمرانية فيها وابرز مهامه هي:

• وضع المخططات الاساسية للقرى واعادة تنظيم وبناء القرى الحالية واقتراح مناطق التوسع المستقبلي , بالإضافة الى وضع القواعد والتعليمات الخاصة بتنظيم البناء في القرية ومسؤولية اصدار تراخيص البناء وعدم ترك المواطنين يقومون بهذه الاعمال طبقا لأهوائهم الخاصة متناسين اهمية الارض الزراعية كإمكانية تنمية لحياء المناطق الريفية , وتقديم المعونة للسكان والاشراف عليهم , وبهذا الامر لا بد من اشراك السكان الريف في العملية التنموية الا انها تكون تحت اشراف هذا الجهاز التخطيط والتنظيمي .

ثانيا: اعادة هيكلية القرى الريفية واقتراح بؤر مركزية نموذجية : بشكل عام ان العملية التنموية الريفية في منطقة الدراسة تواجه عقبات اساسية تتمثل في انتشار القرى بشكل غير منتظم وبأحجام صغيرة تبعا لملكية الارض وامتداد الطرق بالإضافة الى البناء الغير مخطط وبصورة عشوائية , لذا فان عملية التنمية العمراني للقرى تتطلب اقتراح بؤر مركزية ذات احجام سكانية مناسبة وتوفر شبكة خدمات رئيسية وبشكل شبكي يسمح بتمحور القرى الاخرى حولها مما يحقق انخفاض في كلف الخدمات وتوفرها كونها بسبب تقاربها مع بعضها البعض واعتمادها على خطوط تغذية خدمات موحدة, بالإضافة الى سرعة في تصريف الانتاج كونها تعتمد على طرق مترابطة وذات كفاءة عالية .

ومن خلال الدراسة الميدانية وجد ان هناك بعض القرى التي تتمتع بحجم سكاني وشبكة خدمية مما يؤهلها الى ان تكون مراكز قروية تقترب من الحضرية ومركز لتجمع القرى حولها مما يساعد الجهات المعنية بسهولة تقديم الخدمات الضرورية التي يمكن من خلالها الى توفير حياه ملائمة للعيش وبالتالي تحقيق التنمية المطلوبة , وتلك القرى هي (قرية الدسم , ابو خريف , الشاهرية , الرويطات , الصينين , ال نزال , ال شطان) وهي جميعها تمتلك



امكانات بشرية مناسبة يمكن عدها حجر الاساس في الانطلاق نحو التنمية الريفية للقرى الريفية , ومعالجة ظاهرة التجاوز على الارض الزراعية كما هو الحال في قيام اربعة قرى عشوائية ومتجاوزة بالكامل على الاراضي الزراعية وذات اعداد سكانية كبيرة وصلت بالمجموع الى (1302) نسمة , وهو الامر الذي يؤكد القصور في استراتيجية تخطيطية شاملة لتحقيق التنمية العمرانية في منطقة الدراسة .

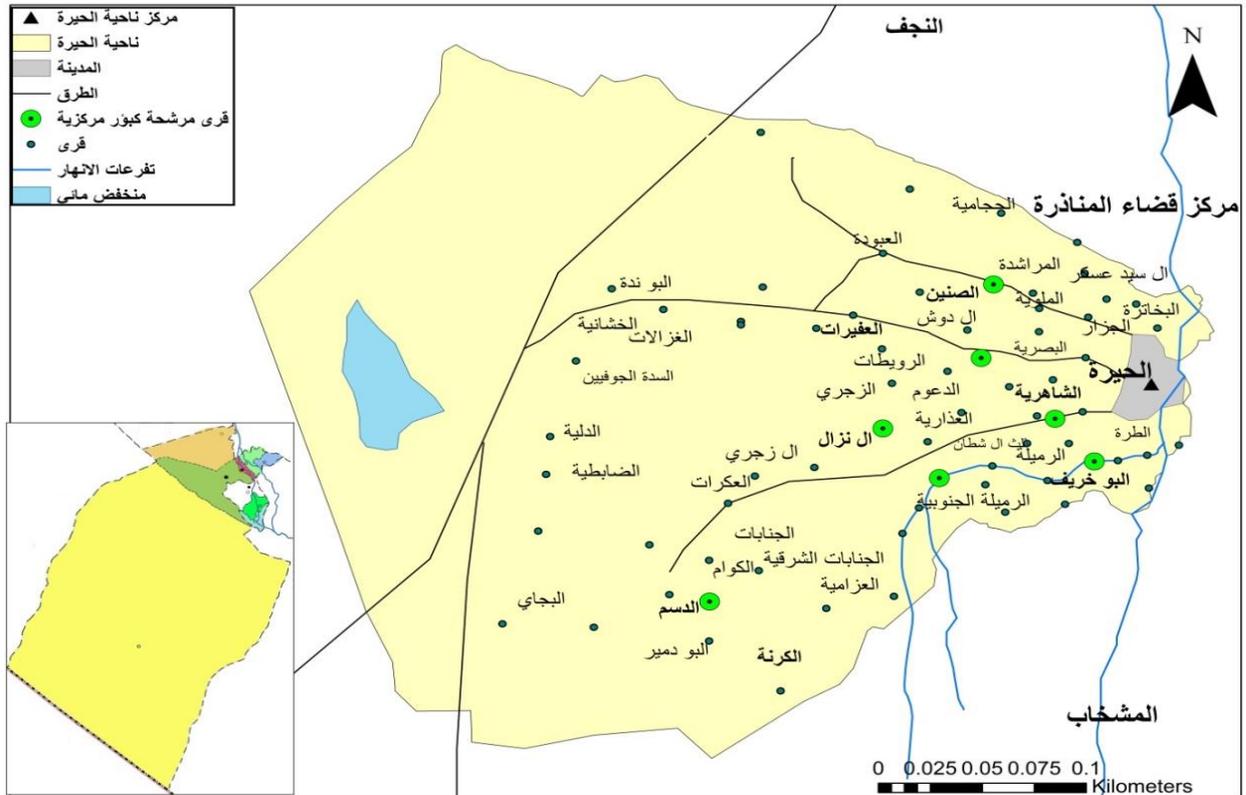
الجدول (2-3) ترشيح القرى المركزية والقرى الاساسية المخدومة منها

ت	القرى المركزية القادة للتنمية الريفية	القرى الاساسية المخدومة
1	الدم	البجاي ابو دمير الكرنه الكوام الجنابات الضابطية العزامية
2	ال نزال	ال زجري, العكرات, الزجري, الدلية, السادة الجوفيين
3	ال شيطان	الرميلة , الرميلة الجنوبية, العذارية, الدعوم, العذارية
4	الو خريف	الطرة , آل حواس, الغزالات 1 , قرية الغزالات, 2, ابو كيلان
5	الشاهرية	البصرية, الجزائر
6	الصنين	المراشدة, الملوية, ال دوش, ال سيد عسكر , العبودة, ابو وندة, الحجامية,
7	الرويطات	العفيرات , الدلية , الخشانية

المصدر : الباحث .

• اما القرى المتبقية والتي يمثل عددها 24 , في ذات احوام سكانية صغيرة جدا تضم بضعة عوائل والتي من الممكن ان تعتمد في احتياجاتها على القرى الاساسية المخدومة من القرى المركزية .

خارطة (3) القرى المرشحة كبؤر مركزية ضمن ريف ناحية الحيرة



المصدر : الباحث بالاعتماد على برنامج GIS



ثالثاً: تنشيط التنمية الاقتصادية في القرى الريفية : نظراً للارتباط الوثيق بين عمران القرى الريفية وبين التنمية الريفية المستدامة , تأتي ضرورة تنشيط الجانب الاقتصادي في المناطق الريفية لما يحقق من نتائج ايجابية ابرزها رفع دخل الفرد وتنشيط القدرة الشرائية مما يسهم في تنشيط العجلة الاقتصادية وتوفير راس المال لمشاريع اقتصادية اخرى وتوسيع دائرة النشاط الاقتصادي شيئاً فشيئاً .

فمن خل الدراسة الميدانية وجد البحث ارتفاع في نسبة العاملين في الزراعة وتربية الحيوانات بإضافة الى العاملين في الصناعة التحويلة والبناء والتشييد وهو ما يدل على توفر الايدي العاملة التي يمكن استثمارها في التنمية الريفية ويؤكد وجود الدافع والرغبة لتحقيق ذلك الا ان ما يلاحظ ايضا الضعف في صياغة الآراء والافكار التخطيطية وعدم تنفيذها في حيز منطقة الدراسة , وبذلك لا بد من وضع استراتيجيات اقتصادية تسهم في الحفاظ على العنصر البشري وعدم هجرته الى المراكز الحضرية الاخرى طلباً للعمل والحصول على المورد المادي , واهم تلك الاستراتيجيات هو تحقيق التكامل الصناعي-الزراعي في منطقة الدراسة من خلال انشاء قرى صناعية تعمل على تحقيق ما يلي :

- استثمار المواد الاولية الزراعية في منطقة الدراسة وتصنيعها , ومن الصناعات المقترحة الحليب ومشتقاته وكبس وتعليب التمور والدبس , طحن الحنطة ومخلفاتها , جرش الحبوب وتهيئها, صناعة الاعلاف المحضرة , صناعة النشا والسكرتين , تفتيس اصبعيات الاسماك , حقول دواجن .

- وتشغيل الايدي العاملة سيما الاناث الذي يشكل نصف المجتمع الريفي ويمتلك القدرة في مجال الصناعات الزراعية فلا بد من تمكين هذا العنصر البشري المهم وفتح المجال له مما يسهم بصورة مباشرة في تنمية ريفية مستدامة .

- رفع دخل الفرد في المناطق الريفية وتوفير راس مال للتطوير الريفي سواء في توسيع الزراعة او زيادة تدجين وتربية الحيوانات .

- من خلال اقامة هكذا مشاريع اقتصادية فان ذلك يسهم في تنمية القرى الريفية من خلال مد الطرق وشبكات الماء والكهرباء والمجاري وتحقيق سهولة الوصول الى القرى الريفية المختلفة .

- توفير راس المال لدى السكان في اعادة تأهيل المساكن الخاصة بهم وبشكل صحي وملائم للعيش

الاستنتاجات :

1- توصلت الدراسة الى ضرورة تحقيق تنمية عمرانية للقرى الريفية بجميع جوانبها وذلك لتطوير حياه السكان الريف وتحقيق الهدف المنشود في الوصول الى تنمية ريفية مستدامة لمنطقة الدراسة بشكل خاص والبلد بشكل عام , خاصة بعد ملاحظة التجاوز على الاراضي الزراعية واقتطاع اجزاء كبيرة منها في اقامة قرى تجاوز وبصورة عشوائية مما يتطلب امتلاك روية تخطيطية فعالة لمعالجة هذه المشكلة الكبيرة .

2- تعاني منطقة الدراسة من اهمال في الجوانب العمرانية المختلفة من السكن وشبكات البنى التحتية (ماء وصرف صحي وتعليم وصحة وغيرها) لذا لا بد من توفير تلك الجوانب واعادة تأهيل القرى وتطويرها .

3- الضعف في الانشطة الاقتصادية ضمن القرى الريفي في منطقة الدراسة بشكل اسهم في توليد الرغبة لهجرة الايدي العاملة والسكان بشكل عام الى المراكز الحضرية وبالتالي افراغ الريف من اهم عناصره الا وهو العنصر البشري الذي من خلاله وعليه تتمحور عملية التنمية الريفية .

4- تم التوصل الى ان هنالك زيادة متوقعة في اعداد السكان والاسر وعجز حالي في السكن وحاجة مستقبلية , وبالتالي ضرورة اعداد الخطط الاستراتيجية لمعالجة هذه المشكلة واقترح الحلول لها منها .



5- لا يخفى ايضا امتلاك منطقة الدراسة الى امكانات تنموية ابرزها عدد سكان جيد بلغ (21700) نسمة متضمن فئة اقتصادية نشطة بين اعمار (15-64) سنة بلغت نسبتها (53.6%) مما يؤهلها الى ادارة مشاريع التنمية الريفية .

التوصيات :

- 1- اقترحت الدراسة ثلاثة استراتيجيات كحلول لتنمية القرى وتحقيق التنمية الريفية المنشودة وهذه الاستراتيجيات هي (اعادة تخطيط القرى الحالية , اعادة هيكله القرى الريفية واقترح بؤر مركزية نموذجية , تنشيط التنمية الاقتصادية في القرى الريفية) .
- 2- ضرورة التخطيط العمراني للقرى الريفية وتخصيص الاراضي المناسبة غير الزراعية لإقامة الوحدات السكنية وبمساحات مقبولة اجتماعيا واقتصاديا والحظر التام للتجاوز على الارض الزراعية باعتبارها اهم مورد طبيعي للتنمية الريفية المستدامة .
- 3- تنشيط الجانب الاقتصادي في الريف مما يساعد على خلف فرص العمل والحد من الهجرة الى مراكز المدن وتوفير راس مال جيد يعمل على توسيع قاعدة المواد الزراعية الاولية .
- 4- معالجة القصور في الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وشبكات الماء والصرف الصحي وغيرها من خلال اعادة تخطيط القرى واقترح مراكز قروية تعمل على تلافي المشاكل الحالية وقادرة على تلبية الاحتياجات المستقبلية .
- 5- العمل على انشاء جهاز اداري مختص في تخطيط القرى في المجالس المحلية ودوائر البلدية واعداد المخططات الاساس للقرى الريفية الكبيرة ودمج القرى الصغيرة ضمنها .
- 6- ضرورة تحقيق التكامل الزراعي -الصناعي لما له الدور المهم في تنشيط الحياه الاقتصادية في القرى الريفية وما يحقق من مردودات على مختلف الجوانب العمرانية والاقتصادية والاجتماعية , ويحول القرى من طاردة للسكان الى مراكز لجذب السكان وبشكل يستوعب الزيادة في اعداد السكان المستقبلية ويلبي احتياجاتهم المادية
- 7- ضرورة الموازنة بين القرى الجديدة والقرى القائمة وتخطيط ما حولها لتجنب انشاء امتدادات عمرانية سلبية , اون لا بد من مراعاة الجانب الريفي في تخطيط الوحدات السكنية من الخصوصية والمحيط البيئي وغيرها .

المصادر :

الكتب والرسائل والبحوث

- 1- البطيحي, عبد الرزاق, خطاب , عادل عبد الله, جغرافية الريف, مطبعة جامعة بغداد , بغداد , 1982 .
- 2- البكري , الوزير الفقيه ابي عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي , معجم ما ستعجم من اسماء البلاد والمواضع , تحقيق د. جمال طلبة , 1998 .
- 3- حيدر , فاروق عباس , تخطيط المدن والقرى , منشأة المعارف , ط2, 2011 .
- 4- الدليمي, سهى مصطفى حامد واخرون , بحث منشور في المؤتمر العلمي الثالث لكلية التخطيط العمراني , جامعة الكوفة , 2017 .
- 5- الديب , حمدي احمد , جغرافية العمران الريفي, مكتبة الانجلو المصرية , القاهرة , ط2 , 2011 .
- 6- الشاورة, على سالم احميدان, عدالة التنمية بين الريف والحر , دار الصفاء للنشر والتوزيع , عمان , ط1, 2014 .



- 7- صعب , عبد الرزاق احمد سعيد, المستقرات الريفية في العراق – القرية الريفية, دراسات تربوية, العدد5, نيسان, 2009.
- 8- عبد الدايم, عبدالله عبد الله , العمران الريفي علي طول طريق الحامل - بلطيم (محافظة كفر الشيخ), رسالة ماجستير , جامعة القاهرة , 2011.
- 9- الكرعوي, احمد حسين علاوي غزاي, اقلمة امكانات التنمية المكانية في محافظة النجف, رسالة ماجستير مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والاقليمي , جامعة بغداد , 2017 .
- 10- الهمداني , الحسن بن احمد بن يعقوب , صفة جزيرة العرب , تحقيق محمد علي الاكوع , مكتبة المثنى , بغداد 1989.
- 11- الهيتي , مازن عبد الرحمن , جغرافية الريف , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان , ط1, 2013.
- 12- الياسري, عمار عبد الكريم خيطان, استصلاح الاراضي والتنمية المكانية المستدامة , رسالة ماجستير , مركز التخطيط الحضري والاقليمي جامعة بغداد , 2016 .

الدوائر الحكومية والمنظمات

- 13- دائرة كهرباء ناحية الحيرة , شعبة العدادات .
- 14- مديرية ناحية الحيرة , شعبة تنظيم المدن .
- 15- وزارة التجارة , دائرة المخازن , شعبة الاحصاءات .
- 16- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية احصاء النجف .
- 17- وزارة اللاعمار والاسكان والبلديات , بلدية ناحية الحيرة .
- 18- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO, الهجرة والزراعة والتنمية الريفية , 2016.

المصادر الاجنبية

- 19- Ibrahim Ngah, David Preston, Nor Asman , CURRENT PLANNING PRIORITIES IN RURAL VILLAGES INMALAYSIA Montpellier, France. Cirad-Inra-SupAgro, 9 p., 2010 .
- 20- Khalil Kalantari, Hossein Shabanali Fami, Ali Asadi, Major Challenges of Iranian Rural Communities for Achieving Sustainable Development, American Journal of Agricultural and Biological Sciences 3 (4): 724-728, 2008.
- 21- Samaneh REZAEI, Using principles of urban villages as a solution to improve life quality of citizens, Cumhuriyet University Faculty of Science, Science Journal (CSJ), Vol. 36, No: 3 Special Issue, 2015.
- 22- Prakash Kadave. Prakash Pathak,2012 Sadhana Pawar, Planning and Design of Green Village, International Conference on Recent Trends in Engineering & Technology, Mar-2012 .
- 23- Government of Ireland, Guidelines for Planning Authorities ,GOVERNMENT PUBLICATIONS SALE OFFICE, SUN ALLIANCE HOUSE, MOLESWORTH STREET, DUBLIN 2,2005.

